www.kassioun.org

1182

الاثنين 08 تموز 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

هل اقتربت التسوية السورية-التركية؟

سجّل «الإرادة الشعبية» موقفاً داعماً لحصول تسوية سورية–تركية برعاية أستانا، منذ اللحظة الأولى التي بدأ الحديث فيها عن هذا الموضوع أواسط عام 2022. وليس من المبالغة القول إنه كان من أوائل من نظّروا لهذه الفكرة وأهميتها على صفحات قاسيون قبل حتى أن يتم الإعلان عنها. ورغم الهجمات المعتادة والمتوقعة من أعداء الحل السياسي من كل الأطراف، إلا أنّه استمر في الدفاع عن موقفه وفي شرحه وتفسيره عبر جملة من المقالات والدراسات.

بين أهم النقاط في موقف «الإرادة» من المسألة ما يلي:

● مشروع التسوية السورية التركية، هو جزء من جهد مركزه أستانا، وتشترك فيه الصين ودول عربية أساسية. وهو مشروع يهدف إلى الوصول بسورية إلى حالة من الاستقرار مبنية على حل سياسي شامل على أساس القرار 2254، وبالضد تماماً من نهج الفوضى الشاملة الهدامة الأمريكي، الذي ارتدى عبر السنوات الماضية عدة أقنعة بينها «تغيير سلوك النظام»، و«خطوة مقابل خطوة»، وغيرها من الأقنعة، والذي تصدرته دول التطبيع الأبراهيمي وخاصة الإمارات.

● التسوية هذه، ليست مجرد باب لخروج العسكر التركي من سورية، بل وهي أيضاً باب لتطبيق مزيد من الضغط على العسكر الأمريكي الموجود في سورية باتجاه إخراجه، وهي تالياً أداة في إعادة توحيد التراب السوري.

● وهي كذلك، باب أساسي لكسر العقوبات والحصار الغربي، والأمريكي خاصة، عبر أوسع حدود برية لسورية، تتجاوز 900 كم، وتصل سورية بالشرق، من روسيا إلى إيران والهند إلى الصين، وتسمح باستفادة فعلية لسورية من مشاريع الحزام والطريق والمشروع الأوراسي.

● طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية القائمة، مع التراجع المزمن في صفوف القوى الغربية، يضعنا في موضع الند مع التركي على طاولة التسوية– المفاوضات، ويسمح بحل جملة من المسائل العالقة التي لا تقتصر على الوجود العسكري، وإنما تتعداه لمسائل المياه وغيرها.

● مركز ثقل اللجوء السوري هو تركيا، والوصول إلى تسوية معها، سيفتح الباب لتأمين ظروف مناسبة لعودة مئات الألوف وربما ملايين السوريين خلال السنوات القادمة، وهو الأمر الضروري جداً لعودة سورية إلى الحياة مجدداً، ولإعادة إعمارها.

● إنّ أي تسوية سورية تركية، إنما ستكون جزءاً من حزمة شاملة تتعلق بالحل السياسي والاستقرار واللاجئين، ولن تكون بحال من الأحوال، استنساخاً للنمط من التقارب العربي مع سورية الذي تصدرته دول مثل الإمارات، وسيكون في الوقت نفسه حافزاً إضافياً لوضع تقارب سعودي ومصري مع سورية في إطار أكثر ديمومة وجدية.

إنّ الموجة الجديدة من العمل على التسوية السورية التركية، والتي نعيشها هذه الأيام، تتسم بأنها أكثر جديةً وإصراراً وتصميماً من الموجة السابقة، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى الاختلال المتعاظم في ميزان القوى الدولي؛ إذ تنتقل القوى المعادية لمخططات التخريب الغربي من حالة المقاومة إلى حالة الهجوم، ومن حالة منع مشاريع الغرب من المرور، إلى حالة تنفيذ مشاريعها هي.

مصلحتنا كسوريين تتقاطع إلى حد كبير مع كل من يقف في وجه النفوذ والتخريب الغربي في منطقتنا. والحل السياسي عبر 2254 طريقه الوحيد الحقيقي هو في كسر إرادة الأمريكان في منطقتنا، وبهذا المعنى فإنّ التسوية السورية التركية، يمكنها أن تتحول إلى مفصل أساسي في مسار الأزمة السورية باتجاه الحل الشامل...

وفي السياق، ينبغي على المتشددين من كل الأطراف، الذين ما يزالون يعوّلون على الأمريكي، الابتعاد عنه بأسرع وقت ممكن، والتخلي عن الأوهام التي يبيعها لهم، ليس لأنّ ذلك من شأنه أن ينقذهم، بل أهم من ذلك، لأنه من شأنه أن يقلل من العذابات، وأن يقصر درب الآلام التي يسير عليها الشعب السوري نحو خلاصه القادم...

السؤال الأساسي حول الدعم النقدي: هل سيُلغى فقر الأجور في سورية؟ [12]

شؤون عمالية

مداولات قبل الانتخابات النقابية

02

ملف «سورية 2024»

احتمالات الحرب على لبنان... جولة ترصد الذعر في إعلام الكيان!

06

شؤون محلية

المياه الملوثة سببت إيقاف زراعة القطن فماذا عن بقية المنتجات الزراعية؟!

09

شؤون عربية ودولية

انتخابات أوروبا... هل يخشون اليمين حقاً؟!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مداولات قبل الانتخابات النقابية

إذا قمنا بمتابعة واسعة لواقع الطبقة العاملة وما قُدِّمَ باسمها من مطالب خلال المؤتمرات النقابية التي عقدت في بداية هذا العام، وما قُدِّمَ من مذكّرات سطّرتها اجتماعات المجلس العام لنقابات العمال، نجد أن تلك المطالب لم يتغير من أمرها شيء، وفي مقدّمتها تحسين الوضع المعيشي للعمال الذي أصبح في أسوأ حالاته، حتى بعد الزيادة الأخيرة على الأجور، مع تردي الوضع الإنتاجي، الذي يتراجع تراجعاً خطيراً تكاد تفقد فيه الصناعة كلّ مقوّمات استمرارها، ناهيك عن تطوّرها.

إن تلك المطالب ما زالت موجودة في أدراج النقابات والحكومة، ولم تأخذ طريقها نحو التحقّق بالرغم من الأقاويل الكثيرة التي تدلي بها النقابات بأنّ الحكومة عازمة على تحقيق مطالبنا، وأنها متعاونة معنا إلى أبعد الحدود، وغيرها من جمل الإطراء والتبجيل لموقف الحكومة من مطالب العمال.

في حضرة الوضع المأساوي الذي تعيشه الطبقة العاملة وفي خضم تجربتها الطويلة مع العمل النقابي المجرد من عناصر قوته التي تمكنه من الرد على انتهاكات حقوق ومصالح الطبقة العاملة، في ظل كل هذا تجري في أروقة الحركة النقابية نقاشات ومداولات حول كيف ستكون عليه الانتخابات النقابية القادمة وما هي نوعية ومعدن الكوادر التي ستكون على رأس العمل النقابي القادم بكل مستوياته، أي بمختصر الكلام: كيف سيجري ترتيب العمل النقابي القادم حتى لا يخرج عن الخطوط المرسومة له، بعد أن أثبتت التجربة بهذا الخصوص في الدورة الحالية 27 نجاعة الإجراءات والتوجهات والتعليمات في كبح أي حالة اعتراض أو عدم رضى عن الواقع المعاش.

المتوقع كما هي كل الانتخابات التي جرت والتي ستجري أن يكون الوضع على ما هو، وليس هناك من دلائل أو مؤشرات تقول عكس ذلك؛ كأنْ تقول بأن يصير العمال هم أسياد قرارهم فيمن ينتخبونه ولا سلطان عليهم ينتزع منهم هذا القرار، الذي لو تم وفقاً لإرادتهم سيغير الكثير من الأمور بما يخص حقوق الطبقة العاملة في مجمل الأمور التنظيمية وفي القرار المستقل وفي الموقف المطلوب اتخاذه تبعاً للحالة التي يتطلب فيها اتخاذ موقف.

إن الحلول التي تَطرحُها الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي، ومجاراة النقابات لها في تلك الطروحات، لن تغير من واقع العمال شيئاً، ولكن يمكن القول: إن الحل الحقيقي الشامل لكل ما يعانيه شعبنا يقع في مكان آخر، وسيسعى نحو الحلول الحقيقية التي ستؤمن مصالحه الوطنية والسياسية والاقتصادية.

أي: سيسعى نحو انتزاع التوزيع العادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهر الواقع المُعاش النتائج الكارثية لهذا الاختلال، فقد تم إفقار الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة السورية، مما يتطلب بالضرورة أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستعيدةً أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المقهور.

مزيد من الإفقار لأصحاب الأجور

تتجه الحكومة عبر تحويل الدعم إلى دعم نقدي إلى إلغاء الدعم تدريجياً، وهو ما يعني مزيداً من الإفقار لذوي الدخل المحدود وأصحاب الأجور. كما تترافق سياسة إلغاء الدعم مع رفع مستمر لكافة الخدمات الحكومية من صحة وتعليم وكهرباء ومياه، رغم تراجع هذه الخدمات أو فقدانها في مختلف الأحوال، بينما تبقى الأجور ثابتة دون تحريكها لتعويض أصحاب الأجور عن إلغاء الدعم، مع العلم أن الدعم هو تعويض عن عجز الأجور لتأمين متطلبات المعيشة، وإلغاءه يعني أنه يجب أن يترافق مع زيادة أجور حقيقية تؤمن الحد الأدنى لمستوى المعيشة ووفق ما نصَّ عليه الدستور.

فإلغاء الدعم دون زيادة الأجور يعني الإمعان في نهب أصحاب الأجور وزيادةً في إفقار المجتمع وتعميقاً للأزمة الاقتصادية في البلاد، والتي يعتبر فيها انخفاض الاستهلاك، وبالتالي تراجع الإنتاج إلى مستويات مخيفة، أحد أهم أسبابها نتيجةً لانخفاض الأجور. فبالرغم من الكلام الحكومي عن ضرورة زيادة الإنتاج ورفع مستوياته إلّا أنّ سياستها على أرض الواقع وعلى مختلف الصعد تساهم في تراجع الإنتاج وتؤدي إلى إغلاق المعامل نتيجةً لتراجع الطلب.

فانخفاض قيمة الأجور في البلاد هو من أهم الأزمات الاقتصادية التي نواجهها، وهو يتطلّب سياسةً اقتصادية تعمل على زيادة حقيقية في قيمة الأجور من خلال زيادة حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني على حساب حصة أصحاب الأرباح، وليس تمويل زيادة وهمية للأجور من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية أو من خلال طباعة مزيد من النقود ما يؤدي إلى مزيدٍ من الانخفاض في قيمة العملة.

إلغاء الدعم وانخفاض قيمة الأجور يعني تخفيض حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني والتي هي منخفضة أساساً حيث لا تتجاوز اليوم 13% من الثروة، وهذا يعني أننا مقبلون على مزيد من الأزمات الاقتصادية، نتيجةً لإفقار المجتمع، وليس كما تروج بعض المواقع الحكومية والصفحات الموالية لها بأنّ البلاد مقبلةٌ على انفتاح اقتصادي وتطوّرات مهمّة على الصعيد الاقتصادي، حيث ترافقت مثل هذه الأخبار مع الإعلان الحكومي عن تحويل الدعم إلى دعمٍ نقدي.

عادةً ما تحاول الدول، حتى الرأسمالية الغربية، زيادة المساعدات الاجتماعية وخاصة في أوقات الأزمات والحروب، وتأميم المؤسسات التي تواجه خطر الإفلاس تحت ضغط الشارع والأحزاب اليسارية. واستطاعت هذه القوى تأمين حدٍّ أدنى من المساعدات للعاطلين عن العمل وأصحاب الأجور، وتعتمد برامج مختلف قوى اليسار في الغرب على زيادة المساعدات الاجتماعية، ولكن في منطقتنا ورغم مرورها بأزمات وحروب خطيرة هدّدت مستقبل وجودها، ما زالت الحكومات تسير وفق سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي، وتقوم بإلغاء الدعم وزيادة إفقار المجتمع، وسحب يد الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخصخصة القطاع العام تحت عناوين إصلاحية كاذبة مثل الإصلاح الإداري وإيصال الدعم لمستحقيه ومكافحة الفساد!

الحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005 التي تتبنّى سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل كامل وتطبق تعليماتهما بحذافيرها، ليست في وارد تغيير سياساتها، وإنّ اتباع عكس هذه السياسات التي تعمل على إفقار المجتمع يتطلّب تغييراً في ميزان توزيع الثروة لمصلحة أصحاب الأجور، وهذا يحتاج إلى تغييرٍ جذريّ وشامل في بنية الدولة والمجتمع، وهذا يؤمّنه فقط الحلُ السياسيّ للأزمة السورية الذي يفتح الباب واسعاً أمام قوى المجتمع، وخاصةً أصحاب الأجور الذين يمثلون غالبية المجتمع، ليقولوا كلمتهم الفصل ويناضلوا من أجل الدفاع عن مصالحهم في وجه قوى الفساد التي باتت تسيطر على كل شيء، حتى على جهاز الدولة، وتسيِّره وفق مصالحها وبما يتوافق مع السياسات الغربية المعادية لسورية وشعبها.

التأمينات الاجتماعية وواجباتها مع المتقاعدين

هناك سؤال يتبادر إلى أذهان العمال دائماً بشكل عام، لماذا يمتنع أرباب العمل وخاصة في القطاع الخاص عن تسجيل العمال الذين يعملون في منشآتهم في مظلة التأمينات الاجتماعية، هل لعدم إدراكهم لأهمية هذه المظلة للعمال ولهم أيضاً؟ أم إنهم يعتبرون المبالغ التي سيدفعونها من حصتهم تكاليف إضافية لا مبرر لها؟

عندما يحال العامل المؤمن عليه لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى معاش الشيخوخة بعد أن يكون قد أفنى جل عمره في هذا العمل أو ذاك وآن له أن يستريح بإجازة مفتوحة لقاء ما قدمه من عطاء وجهد وما تعرض له من مخاطر مختلفة نتيجة عمله، فأين تكون نتيجة ذلك؟

أولاً، وهنا تكمن المعاناة الكبرى التي سيتعرض لها المتقاعدون حيث لن يحصل العمال المؤمن عليهم إلا على 80% من أجرهم وذلك حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم /92/ وتعديلاته. ثانياً، مع تقدم المؤمن عليه في العمر تزداد مشكلاته الصحية من أمراض قد تكون مزمنة وأمراضاً طبيعة يتعرض لها أثناء عمله وهي بحاجة إلى معالجة وأدوية، وأسعارها في ارتفاع مستمر، وغيرها من أشكال العلاج ومنها العمليات الجراحية المختلفة، وهذا يشكل أعباء مالية على العامل المُحال إلى المعاش، قد تصل تكاليفها أحياناً إلى أكثر من راتبه التقاعدي المصروف له بأضعاف مضاعفة.

من المعروف أن معظم عمّال قطاع الخاص المنضوين تحت مظلة التأمينات مسجلون برواتب الحد الأدنى للأجور وهي غالباً ما تكون أقل بكثير من رواتبهم الحقيقية إضافة إلى أن هذا الحد الأدنى بعيد جداً عن الحد الأدنى لمستوى معيشة اليوم الذي يتجاوزه بعدة أضعاف، وكذلك رواتب عمال الدولة لا تنقصهم هذه المعاناة من ضعف الأجور المتدنية، وبكل الأحوال إن هذا الراتب التقاعدي بالنسبة للعامل هو انخفاض في الدخل وتدنٍّ في توفير الحاجات الحياتية له ولأفراد أسرته، وبالتالي له انعكاسات سلبية اجتماعية وإنسانية عليه.

واستكمالاً لمفهوم التأمينات الاجتماعية وغايتها الإنسانية والاجتماعية لا بد لها من العمل على توفير تلك الخدمات الضرورية اللازمة لهؤلاء المتقاعدين، وذلك بتأمين تلك المراكز الصحية الضرورية، وعلى الأقل إنشاء مشفى لتقديم هذه الخدمات المجانية للمتقاعدين. وذلك تحقيقاً لأهداف مؤسسة التأمينات الاجتماعية في رعاية العمال المنضوين تحت مظلتها صحياً واجتماعياً واقتصادياً لكون هذه المؤسسة هي المسؤول الأول والأخير عن المنتسبين إليها.

تستطيع المؤسسة أن توظف استثماراتها في هذا القطاع الهام، وعلى الدولة أن توفر لها التسهيلات الضرورية كافة لذلك. إضافة إلى تقديم الدعم الكافي لتطوير هذه الخدمة الضرورية باعتبارها مسؤولية اجتماعية تقع على عاتقها تجاه المجتمع هذا، عدا عن توفير ما تتطلبه هذه الشريحة من دور الراحة المختلفة والاستفادة من خبراتهم المختلفة. لماذا لا يكون للمتقاعدين نقابة خاصة بهم تعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة التي لا بد من توفرها لهذه الفئة من المجتمع. ومن غير المعقول أن يعتمد العامل المحال إلى المعاش– أو العمال الذين تعرضوا لإصابة عمل– على الجمعيات الخيرية أو المؤسسات التي تقوم بمهام تجاه المعاقين أو العجزة وبالتالي يفقد العامل المحال إلى المعاش شعوره بكيانه الاجتماعي وحقوقه.

الطبقة العاملة

كندا: إضراب عمّال الصيانة بشركة طيران كبرى

أعلنت شركة «ويست غيت»، ثاني أكبر شركة طيران في كندا، أنها ألغت 407 رحلات جوية أثرت على 49 ألف مسافر بعد أن أعلنت نقابة عمال الصيانة أنها بدأت إضراباً. وقالت الرابطة الأخوية لعمال ميكانيكا الطائرات إن أعضائها بدأوا الإضراب مساء الجمعة لأن «عدم رغبة شركة الطيران في التفاوض مع النقابة» جعل الأمر لا مفرَّ منه. جاء الإضراب المفاجئ الذي أثر على الرحلات الجوية الدولية والمحلية بعد أن أصدرت الحكومة الفيدرالية أمراً وزارياً للتحكيم الملزم يوم الخميس، إذ جاء ذلك بعد أسبوعين من المناقشات المضطربة مع النقابة بشأن صفقة جديدة. وقالت الشركة إنها ستستمر في إيقاف الطائرات حتى يوم الأحد لعطلة نهاية الأسبوع الطويلة والتي تبلغ ذروتها في «يوم كندا» يوم الإثنين. وتمتلك شركة الطيران نحو 200 طائرة وتقول إنها ستشغل حوالي 30 بحلول مساء الأحد.

فرنسا: عمّال إكسون موبيل يهدّدون إمدادات الوقود

تعرضت مصفاة «جرافينشون» النفطية التابعة لشركة إكسون موبيل في شمالي فرنسا، الجمعة، 5 تموز 2024، لخطر التوقف عن العمل بسبب عدم استجابتها لمطالب العمال الذين أعلنوا الإضراب، مما يُهدد إمدادات الوقود في المنطقة. وأعلنت إكسون موبيل أن الإضراب، الذي بدأ في 28 حزيران، «يجعل من الصعب إدخال المواد الأساسية إلى المنشأة، ما قد يؤثر على إمدادات الطاقة الحيوية في شمالي فرنسا». وحذّرت الشركة من أن استمرار الإضراب قد يُجبرها على إغلاق المصفاة، مما سيؤدي إلى تفاقم نقص الوقود في المنطقة، وقد يُلحق الضرر بالاقتصاد الفرنسي. وتُعَدُّ مصفاة «جرافينشون» واحدة من أهم مصافي النفط في فرنسا.

العراق: إضراب العاملين بالتحشية في سد الموصل

يواصل العشرات من العاملين في قسم تحشية سد الموصل إضرابهم عن العمل، والذي دخل يومه الثالث تواليا بحلول الجمعة 2024/6/28، فيما استعانت إدارة المشروع بالأجراء اليوميين لتنفيذ أعمالهم رغم أعدادهم القليلة. وقال مصدر في سد الموصل لوكالة شفق نيوز إنّ «العشرات من الموظفين الدائمين والعقود واصلوا ولليوم الثالث على التوالي إضرابهم عن العمل ضمن قسم التحشية في سد الموصل». وتابع المصدر بالقول إن «مدير عام السدود والنائب لطيف الورشان حضرا إلى موقع السد للاطّلاع عن كثب على المشكلة التي تواجه قسم التحشية في سد الموصل، وطلبا مقابلة أحد الممثلين عن الموظفين المضربين عن العمل، لكنهم رفضوا وطلبوا حضور المسؤولين إلى موقع العمل للاستماع إلى مطالباتهم المتعلقة بتوقف مخصصاتهم المالية منذ ستة أشهر والمتعلقة بالخطورة والإطعام».

ألمانيا: عمال أمازون ينهون إضراباً بعد تنازل جزئي من الشركة

أعلن اتحاد «فيردي» للنقابات العمالية الألمانية انتهاء إضراب العاملين بشركة «أمازون» الأميركية للتسوق الإلكتروني لهذا الأسبوع. وقال يورج لاونروت ماجو، مسؤول القطاع بالنقابة في برلين إنّ النقابة ستراقب كيفية سير الأمور بالنسبة لأجور العاملين بالشركة خلال هذا العام وفقاً لما نقلته الوكالة الألمانية. وكان العاملون بـ«أمازون» قد أضربوا عن العمل خلال موسم أعياد الميلاد وبعدها مطالبين الشركة بتحسين الأجور. وأوضح لاورنت ماجو أنه على الرغم من أنّ الإضراب أدى إلى تحسن ظروف العمل فإن الشركة الأميركية ترفض الدخول مع ممثّلي العمال في مفاوضات من أجل تحسين الأجور، وهو ما لن تقبله فيردي. وأضاف لاورنت ماجو: «الأمر واضح بالنسبة لنا، لن نترك هذه الشركة الرائدة في السوق دون إلزامها باتفاقية للأجور».

عمال وعاملات حقوقهم في مهب الريح

يبدو التشابه في أوضاع العمّال للمهن المختلفة كبيراً، وتبقى الاختلافات كامنة بالتفاصيل التي تفرضها كل مهنة من حيث الصعوبات والأمراض المهنية وغيرها، ويتوحدون بضعف الأجور، وعدم شمولهم بالتأمينات الاجتماعية أو بالرعاية الصحية، وتعرضهم لسيف التسريح التعسفي في أية لحظة يرى فيها ربّ العمل عدم الحاجة إليهم، خاصة في هذه الأوقات الصعبة التي تعيش فيها الصناعة أو الحرف أسوأ حالاتها بسبب التضييق المتعمّد عليهم من جهات عدة، سواء بالضرائب التي يعاد النظر بها حالياً وفق آلية جديدة في التقييم والتحصيل وبالتالي تكاليف مضاعفة أو خوّات أو ارتفاع بأسعار المواد الأولية اللازمة لهم لتبقى صناعاتهم مستمرة، والجهات المختلفة التي من المفترض أن ترعى مصالحهم وتدافع عنها، مثل اتحاد الحرفيين ونقابات العمال وحتى وزارة الصناعة يغطون في نوم عميق غير مكترثين لما هو حاصل للعمال والصناعيين من كوارث تؤدي إلى مزيد من تعميق الأزمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

عمّال الخياطة

يعمل العمال في مشاغل الخياطة في وضع صعب، بعيداً عن أعين الجهات الرقابية من النقابات، وبعيداً عن أنظار مفتشي التأمينات ووزارة العمل، وأغلب مشاغل الخياطة تفتتح في أقبية الأبنية التي تفتقد أدنى شروط العمل الصحية والإنسانية، وهذا يكون بشكل مموّه، وليس هناك من دلالات على أنه مكان عمل، ويضع صاحب العمل كاميرات على أبواب مشغله ولا يفتح باب مشغله إلا لمن يريد، متهرباً من الضرائب ومن مفتشي العمل والنقابات.

عمال الحمل والعتالة

ينتشر عمال الحمل والعتالة في أسواق الهال وكذلك في مراكز تحميل وتنزيل سيارات الشحن المحملة بالبضائع يضاف إليهم منذ فترة ليست بالبعيدة عاملات للحمل والعتالة يمارسن شقاءهن في أسواق الهال بتنزيل وتحميل كل ما يأتي إلى سوق الهال من بضائع وجاء انضمامهن إلى هذا العمل المضني والشاق خلال سنوات الأزمة بسبب الظروف القاهرة التي وضعتهن فيها الحرب واضطرارهن للعمل من أجل تحصيل لقمة عيشهن وأطفالهن.

هذه الشريحة من العمال نساءً ورجالاً لديهم نقابة وليس لديهم أشياء أخرى كما بقية العمال.

العمال محرومون من حقوقهم

طبعاً العمال في مثل هذه المشاغل ومواقع التحميل والتنزيل لا يتمتعون بأية حقوق، فهم ليسوا مسجلين في النقابات مثل عمال مشاغل الخياطة ولا في التأمينات الاجتماعية وهذا ينطبق على الجميع، مع العلم أن هذه المهن غالباً ما يُصاب بها العمال بإصابات عمل، أو حتى أمراض مهنية منها أمراض العمود الفقري والنظر وأمراض الرقبة نتيجة لجلوسهم الطويل خلف مكناتهم والآخرون نتيجة حملهم للأحمال الثقيلة، ومتى تعرض أحدهم لعارض صحي بسيط أدى إلى تباطؤ إنتاجه، يستبدله رب العمل مباشرة ويستغني عن خدماته.

عند انخفاض الطلبيات بالنسبة لعمال المشاغل لدى رب العمل، فإنه تلقائياً يقوم بتسريح عمّاله ويُبقي على قلة منهم ليخفّض من مصاريفه، حتى يستدعيهم متى أتته طلبية أخرى وهكذا دواليك، فصاحب العمل دائماً هو الرابح وفي مختلف الظروف على حساب عمّاله طبعاً، الذين يستغلهم ثم يستغني عنهم متى أراد وهم لا حول لهم ولا قوة، ولا يستطيعون مطالبته بأي شيء لأن مصيرهم الطرد من العمل مباشرة، ولا يأخذون زيادة على أجورهم سوى ما يتصدق عليهم «الحجي» صاحب المشغل في فترة الأعياد والمناسبات، وهو الذي يسرق تعبهم طوال العام.

هذه كانت أحوال هؤلاء العمال سابقاً، واليوم ازدادت معاناتهم أكثر نتيجة للمنافسة والفارق في الأجور بين العمال والعاملات وخاصة مع اضطرار الكثير من النساء والفتيات للعمل في هذه المشاغل وفي الحمل والعتالة لمساعدة ذويهنّ، وتلقفتهنّ سوق العمل، وبدأت في استغلال حاجتهن للعمل، وظروف الأزمة وتداعياتها أجبرتهنّ على قبول العمل في هذا الوضع الاستغلالي.

من ترفض منهنّ العمل في هذه الشروط والظروف الصعبة يتم استبعادها من العمل في المشغل وتركها دون تأمين فرصة عمل لها

استغلال أم مساعدة؟

خلال الأزمة دخلت العديد من الجمعيات ومنظمات «المجتمع المدني» وأيضاً النقابات لتقوم بتدريب أسر العمال في مراكز تدريب خاصة بها، حيث تعتمد هذه المنظمات على افتتاح مراكز لتدريب النساء من الأرامل والمطلقات والنساء اللاتي أجبرتهن الأزمة على العمل، فتستهدف الجمعيات هذه الفئة من المجتمع وتعمل على تعليمهن الأعمال اليدوية كالخياطة أو حياكة الصوف، وتقوم بافتتاح مشاغل خياطة يتم من خلالها تشغيل هؤلاء النساء لساعات طويلة ودون إعطائهن أية حقوق أخرى سوى الأجر البسيط، تحت حجة العمل الخيري والإنساني لمساعدتهن.

ومن ترفض منهنّ العمل في هذه الشروط والظروف الصعبة يتم استبعادها من العمل في المشغل، وتركها دون تأمين فرصة عمل لها، ودون تأمين رأسمال يمكّنها من فتح مشروعها الخاص، وبالتالي لا تعود هذه المشاريع والدورات بأية فائدة حقيقية على هؤلاء سوى أنها تساعد هذه المنظمات في اختراق المجتمع عبر «العمل» الخيري والإنساني.

بعض من أنماط «اللّعب» الإعلامي المتعلق بالتسوية السورية-التركية

ما يجري هذه الأيام من دفع باتجاه تسوية سورية تركية، وبجهود روسية إيرانية ضمن مسار أستانا بالدرجة الأولى، ليس أول موجةٍ بهذا الاتجاه؛ فقد سبق ذلك موجة استمرت منذ إعلان وزير الخارجية الإيراني الراحل حسين أمير عبد اللهيان مطلع تموز 2022 عن رغبة إيران في حل «سوء الفهم» بين سورية وتركيا، وصولاً إلى جملة اللقاءات الثلاثية والرباعية على مستوى الدفاع والخارجية، التي جرت في موسكو حتى أواسط 2023.

■ د. عروب المصري

ورغم أنّ هذه الموجة هي الموجة الثانية، وبعد انقطاع دام عاماً كاملاً تقريباً، إلا أنها ليست تكراراً للأولى، بل بناءً تراكمياً عليها؛ يتضح ذلك، ليس فقط من نوعية التصريحات الرسمية وشبه الرسمية المصاحبة لهذه الموجة، والتي تتسم بقدرٍ من الليونة والدبلوماسية أعلى من سابقتها، ولكن أيضاً من الأساليب التي يجري استخدامها في أوساط إعلامية متعددة، وعلى لسان قوى وشخصيات سياسية متعددة.

أول ما يمكن لحظه، هو النشاط العالي في عمليات تصنيع وترويج أخبارٍ زائفة بالكامل، أو جزئياً. أقرب مثال على ذلك: هو الأخبار التي انتشرت حول لقاء قمة ثلاثي «سرّي!» جرى في موسكو قبل أيام، وضمّ كلاً من رؤساء سورية وتركيا وروسيا، وقبله كلامٌ عن لقاءٍ يجري التحضير له في أستانا، وقبل هذا وذاك حديث عن لقاءٍ في بغداد ولقاءات في حميميم وإلخ...

ورغم أنه ليس لهذه الأخبار جميعها الوظيفة السياسية نفسها، إلا أنّ بين الوظائف المشتركة الواضحة تهيئة «الرأي العام» – وخاصة عند من روّجوا طويلاً ضد التسوية– أنّ التسوية باتت قريبة، وستتحول من كلام إلى واقع...

يشبه هذا الأسلوب، إلى حد بعيد، الأسلوب المستخدم لتمرير رفع أسعار سلعة معينة؛ حيث كان يبدأ الأمر غالباً بالطريقة نفسها، عبر بث إشاعات حول رفع السعر، ومن ثم ترويج تلك الإشاعات، ومن ثم نفيها... مرةً واثنتين وأكثر، بحيث يتم تفريغ الشحنات السلبية تجاه السعر الجديد بشكل تدريجي، وبحيث يمر رفع السعر بأكبر سلاسة ممكنة عند تحويله من إشاعة إلى حقيقة.

بالتوازي مع هذه المحاولات، هنالك محاولات لتغيير الإحداثيات التي تجري ضمنها التسوية، بحيث لا تجري في إطار أستانا و2254، وإنما في إطارٍ آخر بغطاء «عربي» ورعاية غربية من وراءِ الكواليس، لعلّ وعسى يتم الحفاظ على توازن حرجٍ بين الشرق والغرب، وظيفته تأريض هذه التسوية ومفاعيلها، بحيث يستمر الاستعصاء عبر استمرار الوزن الغربي– والأمريكي خاصة– في سورية...

إلى جانب هذه المحاولات، تبرز «تحليلات» وآراء سياسية تتفق فيها قوى وشخصيات محسوبة على تيارات متناقضة على الساحة السورية، تصب جميعها في القول: لا للتسوية، وفي استخدام شتى أنواع الحجج؛ ابتداءً من متشددي المعارضة الذين يقدمون التسوية بوصفها دفناً للحل السياسي، ووصولاً لمتشددين ضمن النظام يصورون التسوية بأنها تنازلٌ وطني عن أراضٍ سورية في الشمال السوري.

واحدٌ من أمثلة عديدة على من يهاجمون التسوية ويصورونها كنقيض للحل السياسي، السيد زياد وطفة، العضو القيادي في «هيئة التنسيق الوطنية–حركة التغيير»، والذي عمم بين السياسيين والناشطين في الشأن السوري مؤخراً مقالةً كتبها حول الموضوع بعنوان «من معوقات التطبيع بين أنقرة ودمشق».

في مقالته يعدد وطفة ثلاثة عوامل يعتبرها معيقات للتسوية، وهي: «1– مشكلة اللاجئين. 2– الإدارة الذاتية. 3– مصير القاطنين في مناطق السيطرة التركية ضمن سورية.».

ورغم أنه يبدأ مقالته بتعداد هذه العناصر، إلا أنه يناقش اثنين منها فقط، ويترك الثالث دون أي كلمة «موضوع الإدارة الذاتية». وفي نقاشه للنقطتين الأولى والثالثة المتعلقتين باللاجئين السوريين في تركيا، والسوريين المقيمين في الشمال الغربي السوري، يعرض أوضاعهم المتدهورة، ويخرج باستنتاج معاكس تماماً لما يقوله هو نفسه؛ فحجم المشكلة الكبير الخاص باللاجئين السوريين وبالسوريين في مناطق الشمال الغربي، من شأنه أن يكون دافعاً إضافياً لعملية التسوية لا العكس...

وإذا أعدنا تجميع العناصر الثلاثة مرة أخرى، فإنّ هنالك إجماعاً بين من يدلون بآرائهم في المسألة، إيجاباً وسلباً، وبغض النظر عن الاتفاق معهم أو عدمه، إنها دوافع وحوافز باتجاه التسوية بين البلدين، وخاصة موضوع «الإدارة الذاتية»، وليست معيقات لهذه التسوية كما يصوّرها وطفة.

وإذا كان صحيحاً تماماً الحديث عن عدم وجود رغبة لدى القسم الأكبر من اللاجئين السوريين في العودة، لأسباب متعددة، بينها: الأسباب الاقتصادية، فإنّ ذلك من شأنه أن يعزز من ضرورة التسوية مع تركيا، لأنها الطريق الوحيد فعلياً لكسر العقوبات والحصار الغربي، ليس فقط عبر الاستفادة من حدود طولها أكثر من 900 كم، بل وخاصة لأن تلك الحدود هي بوابتنا كسوريين نحو روسيا وإيران والصين ونحو مشروع الحزام والطريق والمشروع الأوراسي.

من جانب آخر، فإنّ محاولة تصوير التسوية بين سورية وتركيا بوصفها استنساخاً للسياق نفسه لعمليات التقارب بين الأنظمة العربية وسورية خلال السنتين الماضيتين، هي محاولة لا تتأسس على حقائق؛ على الأقل يمكن وضع التقارب من جهة الإمارات والأردن في ضفة أخرى معاكسة تماماً، هي ضفة الغرب وعمله على «خطوة مقابل خطوة» وعلى ما يسمى «تغيير سلوك النظام»، وبكلمة: ضمن العمل على نسف 2254 وإطالة الأزمة وعدم حلّها، وصولاً إلى تقسيم سورية إنْ أمكن.

بالمقابل، فإنّ الاقتراب السعودي من سورية يندرج في إطارٍ مختلف، دافعه الأساسي هو محاولة تطويق نيران الفوضى الشاملة الهدامة التي لا تهدد سورية وحدها، بل المنطقة بأكملها، وخاصة السعودية ومصر.

التسوية السورية التركية، هي الأخرى تندرج ضمن عمليات تطويق النار الأمريكية، وتطويق النفوذ الأمريكي في مجمل منطقتنا، والذي دون تطويقه بالقدر الكافي لن يكون ممكناً إعادة توحيد سورية أو تحقيق أي تغيير سياسي حقيقي فيها.

يخلص السيد وطفة في مقاله إلى التالي: «إن ملف اللاجئين كغيره من الملفات الأخرى، مترابطة فيما بينها، وتتحكم بها قوى إقليمية ودولية، لا تتطابق رؤيتها ومصالحها مع ما يمكن أن يتوافق عليه أردوغان والسلطة السورية، ما يدفع للاعتقاد بعدم جدوى أي مسار لا يتوجه مباشرة لحل سياسي تفاوضي، ينتجه السوريون فيما بينهم، برعاية دولية بعيداً عن الإملاءات والضغوط الخارجية».

إذا حاولنا تحديد تلك «القوى الإقليمية والدولية» التي لا تتوافق مصالحها مع تسوية سورية تركية، فإننا سنجد على رأس القائمة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إضافة إلى بعض الدول العربية، وخاصة دول التطبيع الأبراهيمي؛ فهل تتطابق مصالحنا نحن كسوريين مع مصالح هذه القوى؟ وهل هنالك من لا يزال يحلم بأنّ الأمريكي وأتباعه يريدون فعلاً الوصول إلى حل في سورية، ويريدون تطبيق القرار 2254؟

هنالك أحد احتمالين، إما أن ننتظر توافقاً دولياً وإقليمياً «بما أنّ الرعاية الدولية مطلوبة من وجهة نظر وطفة»، توافقاً لن يأتي لسنوات وسنوات قادمة، أو أن نصطف كسوريين إلى جانب مصالحنا الحقيقية عبر البحث عن تقاطعاتنا مع القوى والدول المهددة مثلنا بالفوضى الأمريكية، وهذه هي دول أستانا والصين وبعض الدول العربية الأساسية، وعلى رأسها السعودية ومصر... الحل السياسي في سورية عبر 2254 لن يتم إلا كمواجهة وكسرٍ للإرادة الأمريكية، وعلى القوى السورية المختلفة، وخاصة تلك التي ما تزال تُعوّل على الأمريكي أن تبتعد عنه بأسرع وقت ممكن، لتوفير مزيدٍ من العذابات على سورية والسوريين...

موجة استمرت منذ إعلان وزير الخارجية الإيراني الراحل حسين أمير عبد اللهيان مطلع تموز 2022 عن رغبة إيران في حل «سوء الفهم» بين سورية وتركيا

احتمالات الحرب على لبنان...

يتواصل الحديث عن احتمالية شنّ الكيان حرباً شاملة على لبنان، وتواصل جهات مختلفة التهويل على لبنان واللبنانيين وعلى كل شعوب المنطقة، مستخدمةً ما أسمته قاسيون في افتتاحية عددها الماضي «الردع الإعلامي» بديلاً عن «الردع العسكري» الذي تهتك بشكلٍ متصاعد منذ 7 أكتوبر وحتى الآن.

■ مركز دراسات قاسيون

وبينما تواصل وسائل الإعلام تهويلها وتخويفها من «إسرائيل»، نرى مشهداً مختلفاً تماماً على الضفة المقابلة؛ أي ضمن وسائل إعلام الكيان نفسه، والتي- ويُحسبُ لها هذا- تحاول تقديم تصورٍ موضوعي عن النتائج التي يمكن أن تترتبَ على حربٍ شاملة، وتخلص جميعها تقريباً إلى القول: إنَّه لا يجوز بحالٍ من الأحوال التورط في هكذا حرب، لأنّ نتائجها ستكون كارثية على الكيان بالدرجة الأولى، ويذهب بعضها أبعد من ذلك معتبراً أنّ حرباً كالتي يتم الحديث عنها، يمكنها أن تفتح طريق نهاية «إسرائيل»...

يرتدي أهمية خاصة في هذا السياق، وفي ظل حالات التهويل التي تسود بعض «الإعلام العربي»، تسليط الضوء على ما يقوله إعلام الكيان حول احتمال الحرب، وفيما يلي يقدم مركز دراسات قاسيون مجموعة من الاقتباسات من صحف ومواقع الكيان خلال الأسبوع الماضي حول المسألة...

لا نريد حرباً مع حزب الله، فقط نريد دفعه إلى الخلف لحماية المستوطنات من نيرانه

تتحدث مقالة في «يديعوت أحرونوت» عن الوضع في الجنوب اللبناني، وتدّعي توثيق الوضع هناك، مصورة البلدات في الجنوب على أنها «خالية من السكان» وتعيش «في ظل الدمار الذي خلفته هجمات الجيش الإسرائيلي»، وذلك في محاولة لتكذيب «حزب الله الذي يبث أن الحياة طبيعية والسكان أقوياء» وتكذيب «الشبكات العربية، وخاصة تلك الداعمة للتنظيم الإرهابي، التي قامت مؤخراً بتوثيق قرى جنوب لبنان من الداخل، في محاولة لتقديم صورة أن الحياة روتينية رغم الحالة المزرية التي تعيشها المنطقة».

ووفق المقالة فإن «الهجمات الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة خلقت «منطقة ميتة» بعمق خمسة كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية، ما قد يشير إلى محاولة إنشاء شريط أمني فعلياً في هذه المنطقة»، ولكن بحسب «مسؤول كبير في الجيش الإسرائيلي... «إنها ليست منطقة عازلة». ووفقاً له: «نريد فقط دفع حزب الله إلى الخلف... يجب علينا تطهير المنطقة من تواجد حزب الله – حيث يشكل عناصره تهديداً مباشراً للمنازل الإسرائيلية من خلال نيران القناصة والصواريخ المضادة للدبابات والتوغلات عبر الحدود ووسائل أخرى. هذه حاجة تكتيكية لتوفير الأمن لسكان إسرائيل».

الاستنزاف... وعدد كبير من مستوطني الشمال غير قادرين على العودة

وتحدثت مقالة أخرى في «يديعوت أحرونوت»، عن مقابلة أجراها وزير الشتات في الكيان، والذي ضمن حديثه عن الحرب تطرق إلى احتمالية فتح جبهة في الشمال، حيث كان اتجاه كلامه هو التقليل من جدوى هذه الحرب، والدفع ضدها، حيث قال حول الحرب في الشمال: إنها «ليست رعوية، لكنها حرب استنزاف، لذلك الصبر مطلوب». وأضاف: إن «حزب الله يتلقى ضربات موجعة وعلينا أن نقول ذلك، وليس الدخول في نفسية المنكوبين. والآن هذه حرب استنزاف ضدهم... وفي نهاية المطاف من لديه المزيد من الصبر والإيمان بصلاح الطريق والاستعداد لدفع الثمن، هو الذي ينتصر في النهاية».

وفي سياق حديثه عن الوضع في الشمال، لمّح إلى وضع المستوطنين الذين كانوا يعيشون في المستوطنات هناك، وقال حول العودة إلى الشمال: «علينا أن نأتي ونقول، دعونا نعيد بعض السكان إلى الأماكن الأقل تهديداً في الوقت الحالي، ثم اعتماداً على التطور، إلى الأماكن التالية. هناك فرق كبير بين المطلة أو المنارة أو مشغاف، التي تقع ضمن مجموعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة المضادة للدبابات، أكثر من الأماكن الأخرى التي لن نعود إليها أولاً».

تتحدث مقالة في «يديعوت أحرونوت» عن الوضع في الجنوب اللبناني وتدّعي توثيق الوضع هناك مصورة البلدات في الجنوب على أنها «خالية من السكان»

الأعباء الاقتصادية تحدّ من القدرة على الاستمرار في دفع المنح للمستوطنين المهجرين

وتقول مقالة على موقع «سروجيم»، والمعروف على أنه الموقع الإخباري الأول في «إسرائيل» للجمهور الصهيوني المتديّن، تقول المقالة: إن «التأمين الوطني يحذر من أن فترة المنح المدفوعة للمهجرين من الشمال والجنوب، وكذلك المنح التحفيزية للعاملين في الشمال الذين عادوا إلى العمل انتهت الليلة الماضية، ومن أجل تجديدها هناك حاجة إلى تشريعات إضافية... وبدون تمديد التشريع، لن يكون هناك أي دفع إضافي». وبحسب مقالة في موقع «نقابة الأخبار اليهودية» الإخباري، في نهاية شهر أيار الماضي، فإن عدد السكان «الإسرائيليين» الذين تهجروا من المستوطنات في الشمال هو «أكثر من 60,000 ساكن من أكثر من 40 مجتمعاً شمالياً يقع ضمن مسافة 6,2 ميلاً من الحدود اللبنانية».

الضرر الذي يمكن أن تحدثه «إسرائيل» في حال شن حرب على لبنان لا يستحق المغامرة

تحت عنوان «هل الأسوأ لم يأت بعد؟ المفاجأة القاتلة التي يُعدها حزب الله لإسرائيل»، تتحدث مقالة في «معاريف» عن مقابلة ظهر فيها المحلل العسكري اللبناني خليل الحلو. من ضمن ما قاله ونقلته المقالة: «مسألة البنية التحتية هي عقيدة حربية إسرائيلية ظهرت بعد الانسحاب من لبنان عام 2000، عندما احتلت إسرائيل جنوب لبنان، واعتمدت قبل الانسحاب على الشريط الحدودي مع لبنان كمنطقة عازلة تبعد الهجمات المدفعية والصاروخية. لكن بعد الانسحاب، تبنت إسرائيل عقيدة جديدة للحرب، وفقاً لما يلي: إذا هاجمها لبنان، فإنها ستعتبر لبنان بأكمله كياناً معادياً واحداً، وستهاجم البنى التحتية وتحمل الحكومة اللبنانية مسؤولية مهاجمة إسرائيل من داخل لبنان».

ثم يضيف: «إن الضرر المحتمل للبنية التحتية في لبنان، أولاً وقبل كل شيء، يكلف إسرائيل ذخيرة باهظة الثمن على منشآت متهالكة إلى حد ما. ولا أعتقد أن ما تبقى من قطاع الكهرباء يبرر الإضرار به. أما الأمور الأخرى، فمن الممكن أن يتم مهاجمة المطار والمنشآت الأخرى، لكن هذا يزيد الضغط على الحكومة اللبنانية، وليس على حزب الله. يدور النقاش حول هذا الموضوع. لقد حددت إسرائيل آلاف الأهداف داخل لبنان التي يحتلها حزب الله أو التابعة لحزب الله، وبالتالي فإن إضاعة الوقت على البنية التحتية هو إهدار للذخيرة وإهدار للجهد وسيؤدي إلى عبء دبلوماسي على إسرائيل».

جولة ترصد الذعر في إعلام الكيان!

صاروخ واحد من كل خمسة يتم إسقاطه!

أما حول الوضع في شمال فلسطين، تتحدث مقالة في «معاريف» قبل أيام: «تم اليوم «الجمعة» تنفيذ خمس عمليات إطلاق باتجاه كريات شمونة. تم اعتراض صاروخ واحد وسقطت أربعة صواريخ في كريات شمونة... في غضون ذلك، أعلن الجيش الإسرائيلي، مساء اليوم، أنه تم خلال النهار رصد خمسة صواريخ اخترقت من الأراضي اللبنانية وسقطت في منطقة زرعيت وثلاثة صواريخ أخرى عبرت من لبنان وسقطت في منطقة مزارع شبعا».

وقالت مقالة في «تايمز أوف إسرائيل» يوم السبت، أنه وفق «الجيش الإسرائيلي، أربع طائرات بدون طيار على الأقل أطلقت من لبنان باتجاه شمال إسرائيل هذا الصباح. وتم إسقاط طائرتين بواسطة الدفاعات الجوية فوق منطقة إصبع الجليل، بينما أصابت الطائرات الأخرى مناطق مفتوحة بالقرب من بلدة بيت هليل الشمالية».

ومقالة أخرى قبل أيام على موقع «سروجيم»، تتكلم عن «القصف العنيف الذي تم إطلاقه في الساعات الأخيرة من لبنان، حيث تم إطلاق حوالي 200 مقذوف، بما في ذلك صواريخ وطائرات بدون طيار... أطلقت على المستوطنات الشمالية من قبل حزب الله».

الاغتيالات لا تردع حزب الله

تتحدث مقالة في «معاريف» عن مقابلة مع محلل عسكري «إسرائيلي» حول عملية الاغتيال الأخيرة التي قام بها الكيان بحق قيادي في حزب الله، ويقول: «لنسأل هل التصفية أوقفت عمل حزب الله؟ هل هذه التصفية حاسمة؟ لقد قضينا على الكثير والكثير. في الواقع، تعد التصفية أمراً خطيراً بالتأكيد في التسلسل الهرمي لحزب الله، لكنها لا تغير مسار العمل. وينبغي أن يقال: الآن علينا النزول إلى الملاجئ، ولنكن في حالة تأهب، لأن حزب الله قادر على الرد».

لم نستطع القضاء على حماس، ولن نستطيع القضاء على حزب الله

في مقالة أخرى في «معاريف»، يقول خبير عسكري: إن «حماس منظمة أصغر بكثير من حزب الله. لم يعد لدينا امتياز الحرب ذات الساحة الواحدة، فمنذ 7 تشرين الأول، كانت الفرضية الأساسية هي أن الحرب ستشمل دائماً عدة ساحات. في النهاية، هناك جمع بين الدفاع والهجوم، لا توجد حلول من جانب واحد على الإطلاق».

توسيع الحرب «ورطة كبرى»

تتحدث مقالة على موقع «ماكو» قبل أيام حول ما يكمن وراء الكلام عن حرب وشيكة على لبنان، وتقول: «بينما يطالب الجمهور باتخاذ إجراء، وحتى بحرب واسعة النطاق على لبنان، تذكر مصادر في الجيش أن الجيش الإسرائيلي ما زال في حرب منذ تسعة أشهر، مما يضعه في وضع عملياتي غير مثالي. أبعد من ذلك، فإن المشكلة الأكبر التي أشار إليها كبار مسؤولي الجيش الإسرائيلي، هي أن المستوى السياسي لم يحدد أهدافاً وأفقاً استراتيجياً لأغراض تلك الحرب ونقطة نهايتها. وبهذه الطريقة يحذرون من التورط في لبنان في نفس الوقت مع غزة التي لا يبدو لها نهاية في الأفق». وحول هجمات حزب الله، تقول المقالة: إنه «يستمر في إطلاق معظم الأسلحة التي يجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في التعامل معها، مثل: الطائرات بدون طيار والصواريخ المضادة للدبابات وصواريخ فلاك وبركان، وكلها تسبب أضراراً كبيرة».

أعداد وأرقام حول هجمات حزب الله منذ 8 تشرين الأول

مقالة أخرى في «معاريف» ذكرت، أنه «منذ أن بدأ حزب الله القتال ضد إسرائيل على الحدود الشمالية في 8 تشرين الأول وحتى 1 تموز، تم تنفيذ 2295 هجوماً ضد إسرائيل على الحدود الشمالية... و94,3% من الهجمات ضد إسرائيل تتم في نطاق 0–5 كيلومترات من خط الحدود إلى البؤر الاستيطانية والمستوطنات المتاخمة للسياج»، ووفق الإحصاءات التي نشرها أحد معاهد الأبحاث في الكيان، «3,1% من الهجمات تقع ضمن نطاق 5–10 كيلومترات من خط الحدود. 1,9% من الهجمات تقع في نطاق 10–20 كيلومتراً من خط الحدود، و0,65% من الهجمات تقع في نطاق 20–30 كيلومتراً من خط الحدود. 0,05% من الهجمات تكون من مسافة تزيد عن 30 كيلومتراً من خط الحدود... والمنطقة العسكرية التي تعرضت للهجوم بأعلى كثافة هي منطقة مزارع شبعا ومواقعها الاستيطانية – حيث ينفذ حزب الله هجمات بشكل يومي». ووفق التحليل الذي أجراه المعهد، «يبدو أن هجمات حزب الله ضد إسرائيل تقتصر بشكل كبير على المدى القريب من الحدود، وعندما يقوم حزب الله بتوسيع نطاق هجماته إلى ما هو أبعد من 5 كيلومترات، فإن ذلك يحدث عادة كجزء من رده على هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان»، وأعطى أمثلة على هجمات أبعد رداً على عمليات اغتيال لقياديين في حزب الله. على أساس ذلك، فإن «حزب الله لديه المعادلة التي بموجبها كلما كانت الضربة الإسرائيلية أكثر إيلاماً، كلما كان رد حزب الله أقوى، في عمق إسرائيل وضد أهداف ذات جودة أعلى».

تتكون الترسانة الرئيسية التي يمتلكها حزب الله من 150 ألف صاروخ وقذيفة وذخائر غير دقيقة الإصابة كقذائف الهاون والصواريخ الأقل تطوراً

حول قدرات حزب الله العسكرية

وفقاً لورقة تقدير موقف صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» inss يوم 2024/6/26، تتكون الترسانة الرئيسية التي يمتلكها حزب الله من 150 ألف صاروخ وقذيفة وذخائر غير دقيقة الإصابة، كقذائف الهاون والصواريخ الأقل تطوراً، إلى جانب مئات الصواريخ الدقيقة التوجيه وذات المدى المتوسط، أو المدى الطويل، والتي تغطي المناطق الآهلة بالسكان في «إسرائيل». ويكمن الضرر المحتمل الرئيس لهذه الترسانة في الصواريخ الدقيقة، بما في ذلك صواريخ كروز، والصواريخ الباليستية، والصواريخ المضادة للدبابات قصيرة المدى، والصواريخ البحرية المتطورة، وآلاف المسيّرات الانقضاضية والمروحيات المسيّرة، فضلاً عن أنظمة الإنترنت المتقدمة، القادرة على إحداث خسائر فادحة في الأرواح، وأضرار جسيمة في الأهداف المدنية والعسكرية، بما في ذلك الشبكات والبنى التحتية الوطنية الحيوية. والموارد العسكرية لحزب الله أكبر– كماً ونوعاً– بعشر مرات من تلك التي كانت حركة حماس تمتلكها قبل اندلاع الحرب الحاليّة. واستراتيجياً، على «إسرائيل» أن تدرك أن حزب الله لديه البنية التحتية والقدرات العسكرية لخوض حرب طويلة جداً، ربما تستمر عدة أشهر، يُلحق خلالها أضراراً جسيمة بـ«إسرائيل». والحرب الواسعة النطاق ضد حزب الله، تفرض على أنظمة الدفاع الجوي للجيش «الإسرائيلي» التعامل مع وابل من عمليات إطلاق ما يصل إلى آلاف الصواريخ والقذائف يومياً، بحيث لا يمكن اعتراضها كلها لفترة طويلة، وبصورة خاصة في الأسابيع الأولى من الحرب. هذه القذائف التي ستأتي أيضاً من جبهات أخرى، مثل: إيران والعراق وسورية واليمن، يمكن أن تتسبب بإنهاك طبقات الدفاع الجوي «الإسرائيلية»، وربما بنقص في مخزون ذخائر وسائل الاعتراض.

وتخلص الورقة إلى أن هذا الأمر يُعتبر تهديداً عسكرياً ومدنياً لم تشهده «إسرائيل» من ذي قبل؛ إذ سيحتاج جيش الاحتلال، في حال تحقُّق مثل هذا السيناريو، إلى تحديد أولوياته، سواء بين ساحات القتال المتعددة، أو فيما يتعلق بتخصيص الموارد للدفاع الفعال عن الجبهة الداخلية.

مشروع الدعم النقدي لإنهاك المواطن حالياً فالحكومة ليست على عجلة من أمرها!

بعد أن منحت الحكومة المواطنين، أصحاب البطاقات الذكية من مستحقي الدعم، مهلة ثلاثة أشهر سقفاً زمنياً كي يتمكنوا من فتح حساباتهم المصرفية الخاصة لتنفيذ التوجه الرسمي بخصوص استبدال الدعم العيني بالنقدي، تبين أنها ليست على عجلة من أمرها بهذا المشروع!

ففي معرض السرد لمجريات جلسة الحكومة بتاريخ 2024/7/2، بحسب صفحة الحكومة الرسمية، ورد الآتي: وختم مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية: «إذ تؤكد الحكومة على مضيها قدماً في تنفيذ هذا المشروع الحكومي والوطني الهام على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، فإنها لا تجد نفسها أبداً على عجلة من أمرها في اتخاذ الخطوات التنفيذية لهذا المشروع، وستتم المتابعة بكل هدوء ودقة ومراجعة ولن يتم اتخاذ الخطوات والقرارات التنفيذية قبل التأكد من سلامتها وكفاءتها وعدالتها».

المشروع للعام القادم!

خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2024/7/2 ناقش مجلس الوزراء ملف إعادة هيكلة الدعم في سياق السعي إلى إيصاله إلى مستحقيه بكل كفاءة وعدالة وشفافية، والتوجهات الحكومية لتحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي يتم إيداعه في الحسابات المصرفية لحاملي بطاقات الدعم بشكل شهري، بهدف إرساء سياسة دعم تلبي متطلبات المواطنين وتخفف الهدر والخلل المصاحب للحلقات التسويقية، وذلك وفق برنامج زمني مدروس ومخطط.

وقد ورد أيضاً: «وكان المجلس قد استعرض عمل اللجان الفنية في الوزارات والجهات المعنية وإجراءات تجهيز البنى التحتية اللازمة لآلية تقديم الدعم نقداً للمواطنين، حيث وجه المهندس عرنوس الجهات المعنية التنسيق المستمر لإنجاز منظومة إيصال الدعم نقداً على أن تكون جاهزة قبل نهاية العام الحالي، وطلب من اللجنة الاقتصادية تقديم مذكرة شهرية عن مدى تقدم الأعمال والتزام كل وزارة بالبرنامج الزمني للتنفيذ بما يضمن الخروج بصيغة متطورة ومتكاملة».

ما سبق أعلاه يعني أن مشروع استبدال الدعم العيني بالنقدي لن يوضع بالتنفيذ قبل بداية العام القادم، لذلك وبكل وضوح أعلنت الحكومة أنها ليست على عجلة من أمرها بشأنه!

الأكثر من ذلك أن الحكومة بالرغم من إعلانها الخطوط العامة العريضة لهذا المشروع عبر صفحتها لكن خطواته التنفيذية التفصيلية ما زالت مجهولة بالنسبة إليها، بدليل تكليف اللجنة الاقتصادية بمتابعة الوزرات المعنية بشأنها، بحسب ما ورد أعلاه، ولا ندري أين هي الشفافية التي تدعيها الحكومة بهذا الشأن!

لإنهاك المواطن فقط لا غير!

ما يثير الاستياء بهذا الصدد أن الحكومة ليست على عجلة من أمرها، والمشروع غير مستكمل ولن يوضع بالتنفيذ قبل بداية العام القادم، ومع ذلك فقد فرضت العجلة على المواطنين والضغط على المصارف من أجل فتح الحسابات المصرفية بسقف زمني ثلاثة أشهر!

وكأن المهلة التي فرضتها الحكومة على المواطنين لفتح الحسابات المصرفية غايتها إرباكهم وإنهاكهم خلال هذه الفترة أكثر مما هم منهكون منه أصلاً، مع سبق الإصرار والتصميم على ذلك!

فمشروعها ما زال قيد الدرس والمتابعة مع الوزارات المعنية، ولن يستكمل وصولاً للبدء بالتنفيذ حتى العام القادم، ومن تاريخه وحتى ذاك الوقت سيبقى المواطنون بحالة إرباك، يزيد من وتيرتها ما يتم إضافته من تفصيلات أو توضيحات رسمية تزيد من الإبهام والغموض، بدلاً من التوضيح والشفافية المدعاة!

فزج المواطنين وإنهاكهم بفتح الحسابات المصرفية لم يكن قراراً متسرعاً من قبل الحكومة على ما يبدو، فقد تبين أنها عارفة تماماً أن مشروعها غير مستعجل ولن يوضع بالتنفيذ حالياً!

ما لا يتم شراؤه من كميات مخصصة من المواد المدعومة لأي سبب من الأسباب لن يتم تحويل مبلغ الدعم الخاص به إلى الحساب المصرفي لمستحق الدعم!

مزيد من التوضيحات السلبية بنتائجها!

أحد مكونات مشروع الحكومة، بحسب ما ورد على صفحتها، هو مكوّن تعديل صيغة الدعم من عيني إلى نقدي، ويستند إلى:

بقاء الدعم للمادة المدعومة وهذا يعني بشكل واضح أنه ليس هناك أي طرح لرفع الدعم عن المواد المدعومة وفق هذا التوجه.

وصول قيمة هذا الدعم إلى الحساب المصرفي للمواطن المستحق، لاستخدامه بشكل مباشر لشراء المادة المدعومة.

التفسير العملي للمكون أعلاه يعني أن الدعم النقدي سيبقى مرتبطاً بالبطاقة، وبما يتم شراؤه بشكل مباشر من قبل المواطنين مستحقي الدعم من كميات للمادة المدعومة بموجبها، وبحسب مخصصاته المسقوفة منها وغير الكافية لسد حاجتهم منها، مع ما يتبع ذلك من مبالغ ستحول الى الحساب المصرفي لمستحق الدعم بالنتيجة!

على ذلك فتحويل المبلغ المستحق هو عملية تالية للشراء المباشر وليست مسبقة بحسب المخصصات، وبالتالي ما لا يتم شراؤه من كميات مخصصة من المواد المدعومة «خبز- غاز منزلي- مازوت تدفئة» لأي سبب من الأسباب، لن يتم تحويل مبلغ الدعم الخاص به إلى الحساب المصرفي لمستحق الدعم!

ولعل هذا الاحتمال يكون نادراً بالنسبة للغاز المنزلي ولمازوت التدفئة، لكنه ليس كذلك بالنسبة للخبز!

فالازدحام الشديد على المخابز «والذي سيستمر بعد التحول للدعم النقدي لأن المخصصات المسقوفة لكل أسرة لن تختلف، والآليات ستبقى على حالها» يفرض على الكثير من الناس اللجوء في بعض الأحيان اضطراراً إلى بائعي البسطات وشبكات النهب والفساد على بواباتها، وبالتالي سيفقد هؤلاء حقهم بالدعم لقاء كل ربطة خبز لا يتم شراؤها بشكل مباشر بموجب البطاقة!

والاحتمال الأسوأ هو أن يتم استغلال هذا النمط من خلال افتعال الازدحام على المخابز من قبل شبكات النهب والفساد، كما هي عليه الحال الآن، وصولاً إلى استقطاب المزيد من البطاقات للإتجار بمخصصاتها، ما يعني فسح المجال للفساد أكثر مما كان سابقاً!

أما أسوأ الأسوأ فهو أن تجري عملية تقييم لمستحقي الدعم لاحقاً استناداً إلى الكميات التي يشترونها مباشرة من المواد المدعومة والمبالغ المحولة إلى حساباتهم بموجبها، بحيث يتم استبعاد المزيد من مستحقي الدعم واعتبارهم غير مستحقين، وهو أمر غير مستبعد عن الحكومة طبعاً وفقاً لسياسات قضم الدعم المتبعة من قبلها!

والنتيجة العملية أن الحكومة بهذا الشكل تكون قد حافظت تماماً على مصالح شبكات النهب والفساد، وعلى شبكات السوق السوداء،

وكذلك تكون قد خفضت من تكاليف الدعم، سواء عبر آلية الحساب التالي لعمليات الشراء المباشر، أو من خلال آليات الاستبعاد من الدعم المتبعة من قبلها!

مكونات إضافية تضخيمية للمشروع!

أما المكونات الأخرى الخاصة بمشروع الحكومة «غير المستعجل» فهي مكون خاص بتعزيز بنية الدفع الإلكتروني والشمول المالي، ومكون تعزيز برامج ومشاريع الحكومة الإلكترونية، وبنية الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي!

وبالرغم من الاستفاضة التي أوردتها الحكومة على صفحتها بما يخص هذين المكونين، إلا أن هذه الاستفاضة كانت مغرقة بالعبارات الإنشائية بغاية إظهار دور إيجابي للعمل الحكومي بشأنها ليس إلا!

مثل عبارات: «هناك بعد نوعي جوهري لهذا المكون يتمثل بقدرة الحكومة على امتلاك متطلبات الحداثة وعصرنة الإجراءات الحكومية لمواكبة سبل تقديم الخدمات وفق ما يجري إقليمياً ودولياً- تعزيز ثقافة التعامل مع المؤسسات المصرفية أسوةً بالتوجهات العالمية والإقليمية، بما ينطوي عليه ذلك من تسهيل وتبسيط حلقة الاستهلاك!

مع مساعٍ لتضخيم ملف الدعم وإعادة هيكلته بتحميله ما لا يحتمل من إضافات تحت مثل هذه العناوين والعبارات!

فآليات الدفع الإلكتروني التي تم الإلزام بها خلال السنوات الماضية شكلت المزيد من الأعباء على المواطنين، كتكاليف وتعب، وكذلك على الفعاليات الاقتصادية في البلاد، ومن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هي البنية التحتية المتردية لشبكة الكهرباء والإنترنت، واستمرار ضعف الخدمات المصرفية ومحدودية إمكاناتها، بالرغم من كل الحديث الرسمي الذي يقول عكس ذلك!

فهل هذه هي «العصرنة» التي تتحدث عنها الحكومة وتتباهى بامتلاكها؟!

وهل سياسات قضم الدعم والإفقار والإنهاك المتواصل للمواطنين من متطلبات الحداثة والعصرنة بحسب مفهوم الحكومة لها، أم تندرج تحت عبارة «تبسيط حلقة الاستهلاك»، سعياً إلى المزيد من تقليصه بالنسبة للغالبية المفقرة؟!

ذريعة توفر الإمكانات حاضرة أبداً!

لن يقف الأمر عند الحدود السلبية أعلاه فقط، فالحكومة ما زالت تتذرع بالإمكانات المتوفرة بخصوص الدعم، حتى بعد إقرارها مشروع التحول إلى الدعم النقدي وإغراق المواطنين وإنهاكهم به!

فقد أوردت الحكومة على صفحتها ما يلي أيضاً: «وبيّن المجلس أن الحكومة أخذت على عاتقها مسؤولية إعادة هيكلة الدعم بشكل تدريجي وفق مسار زمني مدروس ومخطط يراعي الإمكانات المتوفرة، ويراعي كذلك الصعوبات والعقبات التي تواجه الجهات العامة في سياق قيامها بأدوارها المطلوبة، مشيراً إلى أن الحكومة تنتظر بكل أمل وثقة تعاون الإخوة المواطنين مع التوجهات الحكومية التي غايتها في نهاية المطاف خدمة المواطنين ولا شيء آخر».

الحديث الرسمي أعلاه يعني فيما يعنيه أن الحكومة ربما تتوقف عن تحويل المبالغ إلى الحسابات المصرفية لمستحقي الدعم بسبب عدم توفر الإمكانات لديها، وبحسب مسارها المخطط والمدروس، ولا ينقصها الذرائع لذلك!

فقد سبق للحكومة أن أنهت دعم الرز والسكر وبقية السلع الاستهلاكية الأخرى خلال السنوات الماضية، وكذلك خفضت كمية المخصصات مما تبقى من مواد مدعومة، مع فرض زيادات متتالية على أسعارها، بذريعة الإمكانات المتوفرة وقلة الموارد وغيرها من الذرائع الأخرى، وما على المواطنين بحسب الحكومة إلا إظهار تعاونهم معها بهذا الشأن، ومع ذلك تدعي أن غايتها خدمة المواطنين!

فهل من فجاجة أكثر من ذلك؟!

المياه الملوثة سببت إيقاف زراعة القطن فماذا عن بقية المنتجات الزراعية؟!

أوقفت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي زراعة القطن في غوطة دمشق، وذلك لعدم مناسبة المياه المعالجة في محطة الصرف الصحي لسقاية المحصول!

وفي حديث منقول عن صحيفة الثورة بتاريخ 2024/7/2 قال وزير الزراعة «يتم السماح باستخدام المياه المعالجة لزراعة المحاصيل الصناعية والخشبية فقط، والقطن محصول صناعي لا يتأثر بالصرف الصحي لذلك سمحنا بزراعته لسنة واحدة، لكن بعد جني المحصول تم إجراء اختبار على بذور القطن لاستخراج الزيت منه الذي يستخدم للاستهلاك الغذائي وعند التحليل تبيّن لنا وجود عناصر ثقيلة مُخالفة للمعايير الصحية مما يعني أن المياه غير معالجة بالشكل الكافي، وهناك تجاوزات من الفلاحين بالرّي بمياه الصرف الصحي غير المعالج، وحفاظاً على صحة المواطنين أوقفنا زراعته في غوطة دمشق باعتبار أن مياه الصرف الصحي تحتاج إلى معالجة كاملة».

تناقض صارخ!

قرار وقف زراعة القطن في الغوطة الآن من قبل وزارة الزراعة يتناقض مع التهليل الإعلامي الذي ترافق مع إعادة زراعة هذا المحصول فيها العام الماضي!

فبتاريخ 2023/11/2 ورد على الموقع الحكومي الرسمي- تحت عنوان: «زراعة القطن في ريف دمشق... إنتاجية عالية ومردود مجز» ما يلي: «نفذ مكتب القطن في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي يوماً حقلياً في أحد حقول القطن في منطقة داريا بريف دمشق لتتبع حالة المحصول والقطاف ومتطلبات المزارعين باعتبارها التجربة الأولى لزراعته في المنطقة، بعد انقطاع زراعته لأكثر من 20 عاماً... من جانبه رئيس دائرة الإنتاج في مديرية زراعة ريف دمشق المهندس أحمد مرعي بين أنه تم اختيار ثلاث مناطق في ريف دمشق لزراعة القطن هي:«حران العواميد ودوما وداريا»، وذلك بناء على توافر الكمية اللازمة من مياه الصرف الصحي المعالجة والظروف الجوية المناسبة، مشيراً إلى تقديم التسهيلات كافة للفلاحين من البذار والمازوت الزراعي، إضافة إلى حل مشكلة التسويق بالتعاون مع المؤسسة السورية للحبوب عبر تجميع القطن في مطحنة الغزلانية، ومن ثم نقله إلى محلج العاصي».

وبحسب مدير مكتب القطن في وزارة الزراعة فإن «الوزارة قامت بالتوسع في زراعة المحصول عبر إدخال محافظة ريف دمشق لأول مرة عام 2023 وتم التخطيط لزراعة نحو 300 هكتار، تمت زراعتها كاملة بصنف من نوع «حلب 124» الذي يتميز بغزارة الإنتاج ومقاومته للذبول».

وبحسب الموقع الرسمي للحكومة «تتضمن خطة العام القادم زراعة نحو 940 هكتاراً في محافظة ريف دمشق»!

ما سبق أعلاه يفترض أن وزارة الزراعة هي من اعتبرت أن مياه الصرف الصحي معالجة وكافية لزراعة المحصول وسمحت بذلك، وكذلك اعتبرت النتائج مبشرة للمحصول، بدليل زيادة المساحات المخططة لزراعة المحصول في ريف دمشق من 300 هكتار في العام الماضي إلى أكثر من 900 هكتار هذا العام!

فهل ما سبق من سماح ثم وقف ومنع هو توريط للفلاحين الذين زرعوا المحصول خلال الموسم الماضي، واستبشروا خيراً بزراعته في المواسم اللاحقة؟

أم استهتار غير مسؤول كانت نتائجه التضحية بالموسم الحالي والمواسم القادمة، والإضرار بمصلحة الفلاحين وبصحة المواطنين بالنتيجة؟!

الأمر أخطر من ذلك!

حديث الوزير أعلاه عن تبريرات منع زراعة محصول القطن في غوطة دمشق يبدو إيجابياً بما يخص المحصول وانعكاساته على صحة المواطنين!

لكن ماذا عن بقية المحاصيل الزراعية التي تزرع في الغوطة وتتم سقايتها أحياناً من مصادر المياه الملوثة نفسها وغير المعالجة تماماً في محطة الصرف الصحي، خاصة أن الوزير على علم بوجود تجاوزات من الفلاحين بالري بمياه الصرف الصحي غير المعالج بحسب حديثه الواضح أعلاه؟!

فهل حرص وزارة الزراعة على صحة المواطن يقتصر على بذور القطن والزيت المستخرج منها فقط؟!

وأين الحكومة مما سبق أعلاه، فالحد الأدنى المطلوب هو إعادة النظر بعمل محطة الصرف الصحي، والمياه الناتجة عنها والتي يفترض أنها معالجة!

فالعناصر الثقيلة المُخالفة للمعايير الصحية تدخل في المنتجات الزراعية كافة والتي تتم سقايتها بالمياه غير المعالجة من محطة الصرف الصحي، وبالتالي فإن صحة المواطنين على المحك جدياً بهذا الشأن، مع كل اللامبالاة الرسمية حيالها!

فرص تربح إضافية لصالح مستثمري الجامعات الخاصة!

تقرر تشكيل لجنة لدراسة موضوع إقرار رسوم جديدة مقترحة للساعات في الجامعات الخاصة للطلبة المستجدين المقبولين في المفاضلة القادمة.
تشكيل اللجنة أعلاه كان أحد مخرجات الاجتماع الذي عقد في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 2024/7/1 برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبحضور رئيسة الاتحاد الوطني لطلبة سورية مع رؤساء الجامعات الخاصة!

وبحسب وكالة سانا كانت محاور اللقاء «النهوض بواقع العملية التعليمية والتدريسية في الجامعات الخاصة للعام الدراسي المقبل والارتقاء بوظيفتها الاجتماعية».

المحاور العريضة والغايات الربحية المطلوبة!

ناقش الاجتماع قضايا تتعلق بشؤون الجامعات الخاصة من الناحية التعليمية والإدارية، ووضعها الاقتصادي والتشغيلي، ومتطلباتها للنهوض بدورها الوظيفي والمجتمعي، والطاقة الاستيعابية لكلياتها الجامعية للعام الدراسي 2024–2025 تمهيداً لعرضها على مجلس التعليم العالي.

وأوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي أهمية الدور التنموي للجامعات الخاصة، والعمل على النهوض بواقعها التعليمي والتدريسي، وفق قواعد الاعتماد العلمي الناظمة، ووضع المعايير والأسس التي تدعم العملية التعليمية لجهة مصلحة الطلاب والحفاظ على مستوى الخريجين، ودعم الاختصاصات التي تلبي احتياجات المجتمع، مؤكداً أهمية تحقيق الجودة والاعتمادية وتطبيق حالة توازن بين وضع الطلاب وإمكاناتهم وواقع الجامعة ومستلزمات العملية التعليمية فيها ونفقات تشغيلها.

وقد توضّحت أحد غايات الاجتماع على لسان رئيسة الاتحاد الوطني لطلبة سورية التي لفتت إلى «أهمية التشاركية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمواكبة المنهجية للجامعات الخاصة، والعمل على توفير بيئة العمل المشترك ذات الأهداف المتعلقة بجودة التعليم والاعتماد الأكاديمي ودراسة الرسوم وفق الرؤى المشتركة بين الوزارة والاتحاد».

فالغاية من الاجتماع تتمثل بزيادة الرسوم أولاً، بالإضافة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية في الجامعات الخاصة، وافتتاح كليات وفروع باختصاصات جديدة، تحت عناوين «الدور التنموي للجامعات الخاصة– تلبية احتياجات المجتمع»، كمخرجات إضافية من الاجتماع، ستصبح بعهدة مجلس التعليم العالي لدراستها واقرارها!

ومن المفروغ منه أن جملة هذه المخرجات ستُترجم على شكل المزيد من الأرباح لمصلحة مستثمري الجامعات الخاصة، على اعتبارها شركات مساهمة غايتها تحقيق الربح أولاً وأخراً!

فزيادة الطاقة الاستيعابية وافتتاح كليات وفروع باختصاصات جديدة في الجامعات الخاصة هي عناوين عريضة لتوسيع الاستثمار في التعليم الجامعي الخاص، بغاية الحصول على المزيد من الأرباح منه، وهي بالواقع العملي مزيد من الامتيازات التي سيحصل عليها القطاع الخاص المستثمر بهذه الجامعات!

أما الحديث عن قواعد الاعتماد العلمي الناظمة، وجودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، وغيره مما ورد أعلاه، فهو هامش لا يعني تلك الشركات المساهمة المسماة جامعات خاصة إلا بحال ضمنت لمستثمريها المزيد من الأرباح!

سيناريو استباقي قبل مطلع كل عام دراسي!

النتيجة من الاجتماع المتمثلة بتشكيل لجنة لتقديم مقترح لمجلس التعليم العالي بشأن زيادة الرسوم وغيرها من المقترحات ليست مستجدة أو غريبة!

ففي كل عام يتم استباق الإعلان عن نتائج امتحانات الثانوية العامة، واستباق الإعلان عن مفاضلات القبول في الجامعات الخاصة، بقرار يقضي بزيادة الرسوم!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن رسوم التسجيل في الجامعات الخاصة سبق أن تمت زيادتها بموجب قرار مجلس التعليم العالي بتاريخ 2023/9/17 بنسبة 70% وذلك للطلاب المستجدين في العام الدراسي 2023–2024.

وبحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2024/7/2، نقلاً عن «مصادر مطلعة حضرت الاجتماع»، من المقرر أن تقر الرسوم قريباً من مجلس التعليم العالي، وبأن نسبة الزيادة تقدر بنحو 50%!

فهل ستحقق هذه النسبة في الزيادة «التوازن بين وضع الطلاب وإمكاناتهم وواقع الجامعة ومستلزمات العملية التعليمية فيها ونفقات تشغيلها» بحسب توضيح وزير التعليم العالي أعلاه، أم إن الأولوية هي لتغطية نفقات التشغيل في الجامعة وتنفيذاً لرغباتها، بغض النظر عن إمكانات الطلاب؟!

كلفة الدراسة الإجمالية في كليات الطب البشري وطب الأسنان لا تقل عن 500 مليون ليرة وبوسطي سنوي لا يقل عن 100 مليون ليرة بالحد الأدنى!

تكاليف مليونية سنوياً!

للمقارنة فإن الرسم المعتمد حالياً لدراسة الطب البشري في الجامعات الخاصة يقدر بكلفة وسطية 470 ألف ليرة/ساعة، وبحال إقرار الزيادة أعلاه فستصبح الكلفة الوسطية بهذا الاختصاص 705 آلاف/ساعة!

أما الرسم المعتمد حالياً لدراسة طب الأسنان في الجامعات الخاصة فيقدر بكلفة 425 ألف ليرة/ساعة، وبحال إقرار الزيادة أعلاه فستصبح الكلفة بهذا الاختصاص 637,5 آلاف/ساعة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكلفة تختلف نسبياً بين جامعة خاصة وأخرى!

وعلى سبيل المثال فإن عدد الساعات الكلي لدراسة الطب البشري في الجامعة السورية الخاصة SPU هي 251 ساعة، على ذلك فإن تكلفة الرسوم بعد إقرار نسبة الزيادة تقدر بمبلغ 176,955,000 ليرة تقريباً.

وعدد الساعات الكلي لدراسة طب الأسنان في الجامعة السورية الخاصة SPU هي 185 ساعة، على ذلك فإن تكلفة الرسوم بعد إقرار نسبة الزيادة تقدر بمبلغ 117,937,500 ليرة تقريباً.

ومن المعروف أن هذا المبلغ المليوني المرقوم أعلاه يتضاعف ثلاث مرات تقريباً بعد إضافة بقية التكاليف السنوية، المتمثلة بالمواصلات والكتب والمراجع والنوطات وغيرها، بالإضافة إلى النفقات الشخصية للطالب، بحيث تصبح كلفة الدراسة الإجمالية في كليات الطب البشري وطب الأسنان لا تقل عن 500 مليون ليرة، وبوسطي سنوي لا يقل عن 100 مليون ليرة بالحد الأدنى!

لنخبة النخبة من أبناء كبار الأثرياء!

من المفروغ منه أن الجامعات الخاصة ليست لأبناء المفقرين وهي مخصصة لأبناء الأثرياء، لكن نسب الزيادة السنوية على الرسوم التي يتم إقرارها من قبل مجلس التعليم العالي استناداً لمقترحات الجامعات الخاصة وبما يضمن المزيد من الأرباح لمصلحتها، جعلت كلفة الدراسة فيها مرتفعة جداً، بحيث لن يتمكن من تحمّل تكاليفها إلا القلة من أبناء الأثرياء، بل كأن هناك عملية فرز حتى بين هؤلاء بحيث لن يتمكن إلا أبناء كبار الأثرياء فقط من تحمل تكاليف الدراسة في الجامعات الخاصة!

فالدراسة في الجامعات الخاصة، وتحديداً في بعض كلياتها واختصاصاتها العلمية، يتم تكريسها عاماً بعد آخر لتصبح حكراً على نخبة النخبة من أبناء الأثرياء والمترفين!

ما تبقى من دعم زراعي قيد الدرس!

قال وزير الزراعة والإصلاح الزراعي خلال ندوة حوارية أقيمت في مبنى محافظة طرطوس بتاريخ 2024/7/4 إن الهدف من الدعم هو تنفيذ السياسات المقررة لتطوير القطاع الزراعي وإدارة الموارد بشكل مستدام وتحقيق الاستقرار في الإنتاج بما يلبي متطلبات المرحلة القادمة، لافتاً إلى أن المتغيرات التي فرضتها الظروف الاقتصادية والمناخية وتأثيرها على القطاع الزراعي تتطلب إعادة النظر في أساليب الدعم المتبعة والخروج برؤية واضحة لسياسة دعم متطورة يلمس نتائجها الفلاح والمواطن.

الندوة التي عقدتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي كانت لمناقشة سياسة الدعم الزراعي الحالية وأساليبها وآلياتها وتطويرها على المستوى الوطني والمحلي.

فهل ستحقق السياسات المقررة تطوير القطاع الزراعي فعلاً، في ظل الاستمرار بسياسة قضم الدعم على مستلزمات إنتاجه، وتراجع محاصيله ومنتجاته؟!

الغاية تقليص الدعم!

من الجلي أن الحديث الرسمي حول الدعم عموماً، والزراعي خصوصاً، غايته إنجاز المزيد من التخفيض عليه، تحت عناوين إعادة النظر بأساليب الدعم أو إعادة هيكلته!

فالسياسات الرسمية بهذا الصدد باتت واضحة وليست بحاجة إلى أي تأويل أو تفسير إضافي! فالقضم الذي طال الدعم السلعي لبعض المواد المدعومة، أو ما تبقى منها، خلال السنوات الماضية وصل أخيراً إلى اقرار استبداله بالنقدي، أي بعض الفتات النقدي تحت مسمى الدعم، وكذلك القضم الذي طال دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، سواء على مستوى كمية المخصصات منها، أو على مستوى الأسعار، وصولاً إلى إنهاء دعم الأسمدة وتحرير أسعارها، كمثال عن الغايات والأهداف النهائية للسياسات الرسمية بما يخص ملف الدعم!

كذلك بات من الواضح أن السياسات الزراعية المقررة في واد، وتطوير القطاع الزراعي في واد آخر تماماً، بدليل تراجع الإنتاج الزراعي عاماً بعد آخر، وتقليص المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية وتراجع إنتاجها، وخاصة المحاصيل الإستراتيجية، التي تقلصت بحيث لم يبق منها إلا محصول القمح بعد إنهاء محصول القطن والشوندر بشكل شبه كلي!

ولا ندري بعد ما سبق ما هي السيناريوهات المرسومة بما يخص ملف الدعم الزراعي الذي وضع للنقاش من أجل إعادة النظر في أساليبه المتبعة، وبحيث يلمس نتائجها الفلاح والمواطن!

فالفلاح متضرر والمواطن كذلك الأمر من جملة السياسات المتبعة، بما في ذلك السياسات الزراعية، والأكثر من ذلك أن المتضرر الأكبر هو الاقتصاد الوطني عموماً!

وللتأكيد على ذلك نستشهد بحديث وزير الزراعة خلال لقاء على قناة لنا الفضائية بتاريخ 2024/7/6، حيث قال بما يخص محصول القمح، إن المخطط كان لزراعة أكثر من 550 ألف هكتار بالقمح خلال الموسم الحالي، نصفها مروي ونصها بعل، وبحسب الوزير فقد تم توفير كامل احتياجات هذه المساحة، من بذار القمح بحدود 70 ألف طن، ومن الأسمدة بحدود 100 ألف طن، بالإضافة إلى المحروقات، التي قال إن كمياتها كانت مؤمنة بشكل جيد وللمزروعات كافة!

مقابل ذلك كان الإنتاج 640 ألف طن تم استلامها من قبل مؤسسة الحبوب، مع تفاؤل بزيادة هذه الكميات، بحسب حديث الوزير!

وبحسب الوزير فإن حجم الإنتاج من محصول القمح للموسم الحالي يشكل 60% من المتوقع المأمول بحسب الخطط، فانقطاع الأمطار في نيسان وارتفاع درجات الحرارة أدى إلى تضرر كامل المساحة المزروعة، وبالتالي انخفاض الإنتاج بشكل كبير جداً، والإنتاجية كانت بحدود 50%!

ولم ينسَ الوزير التذكير بالدعم على المازوت الزراعي الذي يتم تسليمه للمزارع بسعر 2000 ليرة، بينما سعر تكلفته 13 ألف ليرة، مشيراً إلى أن كل ليتر من المازوت يتم دعمه بمبلغ 11 ألف ليرة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن كمية المخصصات من مادة المازوت الزراعي قليلة ولا تكفي الاحتياجات الفعلية بحسب الفلاحين، ما يضطرهم للجوء إلى السوق السوداء لتأمينها، وكذلك هي الحال مع بقية مستلزمات الإنتاج التي سحب منها الدعم تباعاً، ولم يبق منها إلا القليل والمحدود جداً!

الفلاح متضرر والمواطن كذلك الأمر من جملة السياسات المتبعة بما في ذلك السياسات الزراعية والأكثر من ذلك أن المتضرر الأكبر هو الاقتصاد الوطني عموماً

شركاء الاستفادة الجدد من الدعم!

التوجه الرسمي الجديد بما يخص المستفيدين من ملف الدعم الزراعي يبدو أنه سيتوسع ليشمل حلقات استفادة إضافية منه، على حساب الاعتمادات السنوية المخصصة والمتقلصة عاماً بعد آخر، وربما هذه هي الغاية من عنوان «إعادة النظر في أساليب الدعم المتبعة»!

فما تبقى من الدعم الزراعي لن يكون مخصصاً لمستلزمات الإنتاج أو للمحاصيل الزراعية فقط، بل سيشمل التسويق والتصنيع الزراعي، ودون زيادة على اعتمادات الدعم المخصصة، بل مع الاستمرار في تخفيضها وتقلصيها!

فقد بين وزير الزراعة والإصلاح الزراعي خلال الندوة ارتباط ملف الدعم بالتسويق والتصنيع الزراعي والاستثمار في هذا القطاع ودور القطاع الخاص كشريك للحكومة في هذا المجال من حيث زيادة الاستثمارات وإقامة شركات تسويقية ومراكز لتجميع وتأجير الآليات الزراعية الحديثة، ومجمعات لتربية الثروة الحيوانية والاستثمار في الثروة السمكية والنحل ومنتجاته.

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد كل ما سبق، ماذا سيبقى من دعم زراعي يستفيد منه الفلاح والمواطن والاقتصاد الوطني؟

وهل السياسات الزراعية المتبعة، بالتوازي مع بقية السياسات الحكومية، غايتها تطوير القطاع الزراعي فعلاً، أم وأد ما تبقى منه؟!

رأي المزارعين!

تعقيباً على ما ورد على صفحة الحكومة بما يخص الندوة الحوارية أعلاه تحت عنوان «إعادة النظر في أساليب الدعم المتبعة» ننقل ما دوّنه بعض المزارعين من تعليقات على الصفحة الرسمية للحكومة:

حاج حكي شبعنا من أول السنة لم يحصل الفلاح على 25% من مخصصات المازوت التي خصصتموها على البطاقة الذكية التي تشبه كل شي إلا الذكاء!

الندوات والحوارات إذا لم تترجم على أرض الواقع بالفعل الإيجابي الملموس... ما نفعها؟!

كل هالناس مجتمعه منشان 15 لتر مازوت وخمس كيلو سماد ل دنوم الواحد!

بدون دعم للمازوت الأسمدة والبذرور والأدوية ما فينا نزرع شي... وصلنا لمرحلة الإحباط!

أين مازوت السقي للحمضيات التي تسقى من محركات الديزل المركبة عالآبار الارتوازية؟

كل ماحكيتوا عالدعم عم تزيد أزمات الفلاح... الله يفرجها عالبلد!

موسم القمح الذي تغنى به الوزير طلع فاشل...أكيد الحق عالمزارع!

السؤال الأساسي حول الدعم النقدي:

لا تزال تتفاعل تبعات الإعلان الحكومي عن التوجه نحو الدعم النقدي كبديل عن الدعم الاستهلاكي الذي كان قائماً في سورية. فمنذ أن أعلنت الحكومة السورية رسمياً يوم الثلاثاء 2024/6/25 نيّتها البدء بعملية إلغاء الدعم الحكومي عن السلع والمواد الأساسية وتحويله إلى دعم نقدي «بشكل تدريجي»، شهد السوريون سيلاً من التحليلات الإعلامية والاقتصادية التي اتفقت بمعظمها على رفض هذا التوجه، ولكن أغلب التحليلات ظلت أسيرة المعالجة السطحية لظاهرة الدعم دون النفاذ إلى جوهرها.

■ أحمد الرز

قبل مناقشة سياسة التحول من الدعم الاستهلاكي إلى الدعم النقدي، ينبغي التأكيد على بعض النقاط الأساسية لفهم السياق العام لهذا التحول:

- **أولاً:** ليس خافياً على أحد من السوريين أن السياسات العامة في البلاد – منذ ما قبل انفجار الأزمة عام 2011 بسنوات عديدة – تسير في اتجاه إلغاء الدّعم عبر تقليص مبالغ الدعم الحقيقية التي تقدمها الدولة للناس. والبرهان على ذلك حاضر في العديد من الأمثلة: كالانخفاض المتواصل في القيمة الفعلية للمبالغ المرصودة للدعم سنوياً «المبالغ المعلن عنها في الموازنات العامة للدولة كل عام»، وتضاؤل نسب الإنفاق الفعلي على الدعم الاجتماعي «في قطع موازنة عام 2022 مثلاً، وصلت نسبة المبالغ التي قالت الحكومة إنها ستنفقها على الدعم الاجتماعي ولم تنفقها فعلياً إلى نحو 40%». ذلك فضلاً عن إلغاء الدعم عن سلع ومواد أساسية بشكل كامل، إما عبر إيقاف توزيعها عبر «البطاقة الذكية» وإما بالإعلان الرسمي عن إلغاء الدعم عنها.
- **ثانياً:** في كل العمليات التي يقودها أصحاب القرار في البلاد للمضي في مسيرة إلغاء الدعم، يتذرعون دائماً بذريعتين: ارتفاع تكاليف الدعم الذي يعزز من عجز الموازنة، وضرورة «إيجاد أشكال أخرى» للدعم بهدف وضع حد للفساد المستشري في منظومة الدعم. وفي الحالتين، يتجاهل هؤلاء مسألتين أساسيتين: أولاً، أن الفساد يبدأ من المرحلة التي يتم فيها احتساب تكلفة المواد المدعومة، والتي يتم تضخيمها على نحو غير مبرر حتى بتنا نرى تصريحات متناقضة للمسؤولين حول تكلفة دعم بعض المواد وبفروقات شاسعة بين تصريح وآخر. وثانياً: أن العديد من الأصوات السورية أشارت ومنذ وقت بعيد إلى أن تكاليف الدعم الاجتماعي يمكن تمويلها من مصادر إيرادات حقيقية غير تضخمية، وأن هذا ممكن في حال وجود قرار وإرادة سياسية لذلك، لكن رغم ذلك، ظل المسؤولون متمسكون بالذريعة ذاتها متجاهلين تلك الأصوات.
- **ثالثاً:** قرار التحول نحو ما يسمى بالدعم النقدي صدر بطريقة غير واضحة، وكما تبيّن، فحتى المسؤولين الرسميين عاجزين عن تقديم تفسير متماسك له. حيث صدر القرار ليمثل ما يمكن تسميته بـ«إعلان نوايا» دون توضيح شيء، لا مبالغ الدعم نقداً ولا طريقة التنفيذ ولا أي تفصيل آخر من شأنه أن يضع المواطن بصورة التوجه «الجديد».

الدعم لم يكن يهدف لتأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة فقط بل محاولة لتلبية مستوى المعيشة الضروري

عودة إلى الأساسيات: لماذا نشأ الدعم في سورية؟

أول ما يلفت النظر أن الدعم في سورية نشأ منذ استقلالها رسمياً، وتوسّع في مرحلة أواخر خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي، ومنذ نشوئه وعلى امتداد مراحله تاريخياً كان الدعم تعبيراً عن أن الأجور التي يدفعها جهاز الدولة غير قادرة على تلبية مستوى المعيشة الضروري للمواطن. وجاء الدعم في حينه كي يعوّض هذا الانحراف الحاصل بين الأجور ومستوى المعيشة الضروري، فبدأت سياسات دعم تستهدف السلع الأساسية مثل الخبز والوقود والسكر، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية وتعليمية مجانية أو مدعومة بشكل كبير.

النقطة التي ينبغي توضيحها هنا هي أن فكرة الدعم في حينه لم تكن تهدف إلى تأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة فقط، بل محاولة لتلبية مستوى المعيشة الضروري للمواطن. على سبيل المثال، فإن وسطي إيجار شقة في العاصمة دمشق في تلك الفترة كان يمثل نسبة بين «20% إلى 38%» من الحد الأدنى الرسمي للأجور في الفترة ذاتها، ومع ذلك كانت الأجور مدعومة. أما اليوم، فإن إيجار أي شقة في العشوائيات يمثل في أحسن الحالات ضعفين إلى ثلاثة أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجور كاملاً.

الحد الأدنى الرسمي للأجور مقابل الحد الأدنى لتكاليف المعيشة خلال النصف الأول من 2024

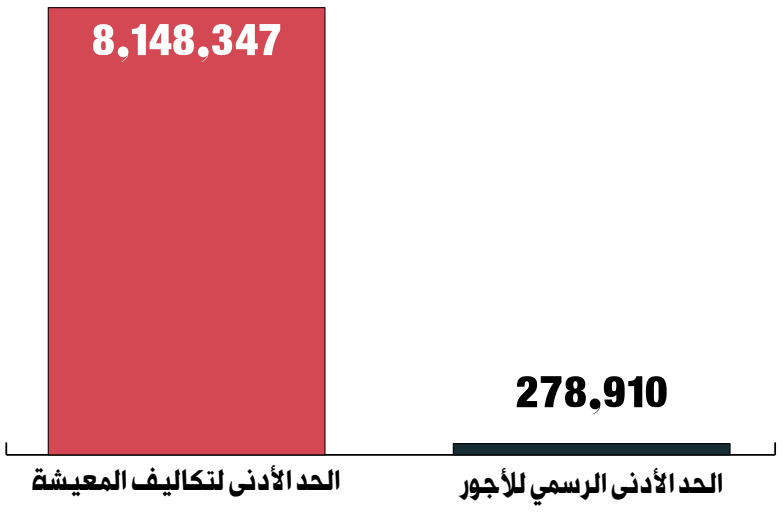

الدعم النقدي وفقر الأجور في سورية

الفكرة الجوهرية من الدعم إذاً هي تعويض للأجر حتى يتناسب مع مستوى المعيشة الضروري. والآن، مع إعلان

هل سيُلغى فقر الأجور في سورية؟

متوسط الحد الأدنى الشهري لأجر العامل في الإقليم مقارنة بسورية

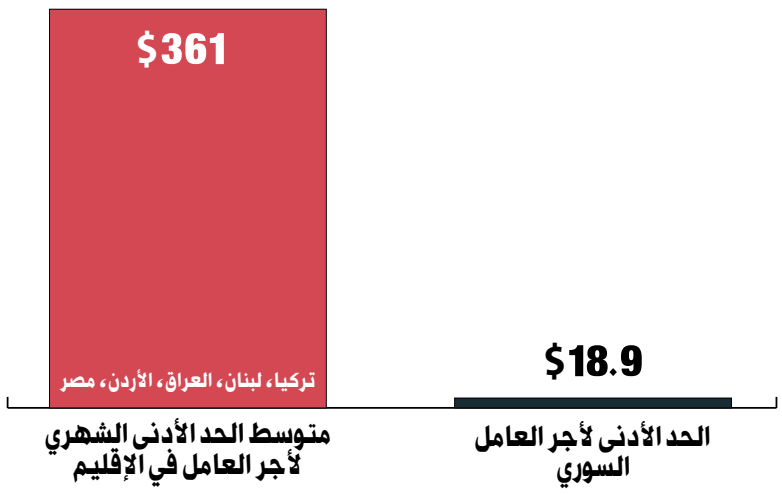

التوجه الحكومي لإلغاء دعم المواد الأساسية والتوجه نحو «الدعم النقدي»، فإن اعتراف الناس بهذا الدعم النقدي مرهون بالاعتراف الرسمي بمستوى المعيشة الضروري، وإلا لن يعترف به أحد، ليس لأنه لن يعالج فقر الأجور في سورية فحسب، بل ولأنه سيخفّض القيمة الحقيقية لهذه الأجور وقدرتها الشرائية وسيزيد من فقرها فقراً.

إذا كان دعم المواد الأساسية تاريخياً هو تعويض عن فقر الأجور. فإن إلغاء الدعم اليوم يجب أن يقترن بإلغاء فقر الأجور. وفقر الأجور لا يُلغى إلا بالاعتراف الرسمي بمستوى المعيشة الضروري للمواطن. والدعم النقدي لن يساوي شيئاً إن كان هو والأجر معاً لا يغطيان مستوى المعيشة الضروري.

الحد الأدنى.. وحدة قياس لسلم الأجور كاملاً

عند الحديث عن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة، قد يسيء البعض فهم ذلك بأن الهدف المطلوب هو الوصول بالأجور عموماً لتلبية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة كهدف نهائي، وهنا ينبغي التأكيد على أن هذا الحد ليس مجرد رقم ثابت يُحدد للأجر الأدنى، بل هو وحدة قياس لسلم الأجور كاملاً في المجتمع. فالهدف هو ضمان مستوى معيشي كريم للمواطنين، وليس فقط تأمين البقاء على قيد الحياة.

بعبارة أخرى، فإن الحد الأدنى هو المقياس الذي يمكننا من خلاله معرفة ما الذي يجب أن يكون عليه المستوى العام للأجور في البلاد. وعندما يتم رفع الحد الأدنى، فإن ذلك يعني بالضرورة تعديل الأجور في جميع المستويات الأخرى بما يتناسب مع هذا التغيير. وهذا الرفع الشامل يضمن أن جميع العمال، وليس فقط أولئك الذين يتقاضون الحد الأدنى، يتمتعون بتحسين في مستوى معيشتهم. والهدف من رفع الحد الأدنى للأجور ليس فقط معالجة فقر الأجور في أسفل السلم، بل هو تحسين هيكلي لأجور

الحد الأدنى للأجر العامل السوري وفقاً لمعيار الذهب خلال ستين عاماً

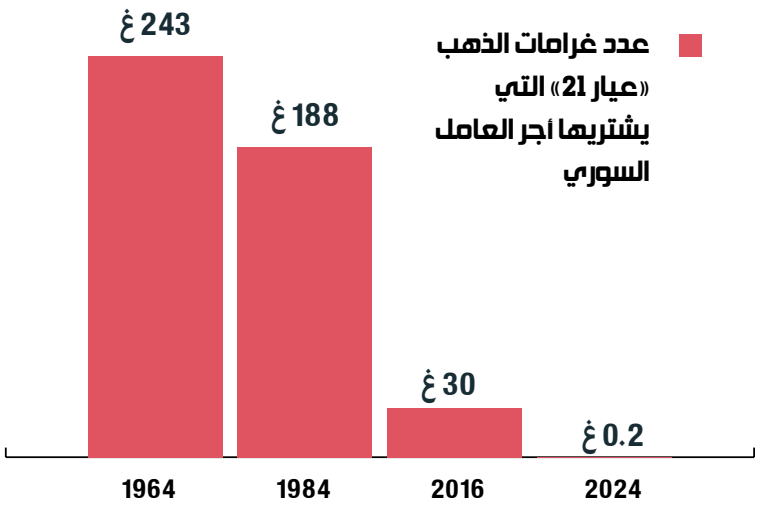

الحد الأدنى هو المقياس الذي يمكننا من خلاله معرفة ما الذي يجب أن يكون عليه المستوى العام للأجور في البلاد

ومعيشة المجتمع بأسره. فإذا كان الحد الأدنى للأجور يكفي بالكاد لتغطية نفقات المعيشة الأساسية، فإن هذا مؤشر على أن الأجور في المستويات الأعلى هي أيضاً غير كافية لتحقيق حياة كريمة. لهذا، لا يمكن النظر إلى الحد الأدنى للأجور كهدف نهائي، بل كوسيلة لتحقيق هدف أكبر وهو الوصول إلى مستوى معيشي كريم للجميع. لذلك، فإن الهدف هو تحسين هذا الحد بشكل دوري ومدروس، لضمان أن تكون جميع الأجور عادلة وتعكس القيمة الحقيقية للعمل والقدرة على تلبية احتياجات الحياة الكريمة.

لماذا بريطانيا في وضعٍ كارثي؟

ما يحدث اليوم في بريطانيا هو نتيجة للانحدار الكارثي الذي شهده الاقتصاد البريطاني ومستويات المعيشة بالنسبة لأغلب البريطانيين، إلى جانب تقليص الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية. اقتصاد المملكة المتحدة هو الآن تاسع أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج بالأسعار المعدلة للقوة الشرائية، والسادس عندما يتم حساب الناتج بأسعار الصرف. لكن الإمبريالية البريطانية كانت في انحدار مستمر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، مما أفسح المجال للإمبريالية الأمريكية كقوة مهيمنة. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت المملكة المتحدة بشكل متزايد «شريكًا صغيراً» خاضعاً لأمريكا. يتجلى الانحدار النسبي في الاقتصاد البريطاني من خلال الانخفاض طويل الأجل في نمو الإنتاجية مقارنة بالاقتصادات الإمبريالية الأخرى، وخاصة في القرن الحادي والعشرين.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

بيّن أنجوس هانتون الدور المهيمن الذي تلعبه الشركات الأميركية والتمويل في امتلاك والسيطرة على أقسام كبيرة مما تبقى من الصناعات البريطانية. وقد قبلت الحكومات البريطانية المتعاقبة– من تاتشر المحافظة إلى بلير في عهد حزب العمال– هذا الاستحواذ الأمريكي، بل وشجعته. يُظهر هانتون أنه في العام الثاني الكامل لتاتشر في منصبها، عام 1981، كانت نسبة 3,6% فقط من الأسهم البريطانية مملوكة في الخارج. وبحلول عام 2020، تجاوز هذا الرقم 56% ومن بين جميع الأصول التي تحتفظ بها الشركات الأمريكية في أوروبا، يوجد أكثر من نصفها في المملكة المتحدة. ولدى الشركات الأمريكية عدد من الموظفين في المملكة المتحدة أكبر من عددهم في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال والسويد مجتمعة. وتبيع أكبر الشركات الأمريكية أكثر من 700 مليار دولار من السلع والخدمات إلى المملكة المتحدة، وهو ما يعادل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة.

يعتمد ما يقرب من 1,5 مليون عامل بريطاني رسمياً على أرباب عمل أمريكيين كبار. وإذا حسبنا الموظفين غير المباشرين، مثل: سائقي أوبر وعمال وكالات أمازون، فإنّ ما لا يقل عن مليوني عامل بريطاني لديهم رؤساء نهائيون في الولايات المتحدة «6–7% من القوى العاملة في المملكة المتحدة». بحلول عام 2020، كانت هناك 1256 شركة أمريكية متعددة الجنسيات «أي تزيد مبيعاتها الخارجية عن 850 مليون دولار» في المملكة المتحدة.

منذ ثمانينيات القرن العشرين، أصبحت بريطانيا على نحو متزايد ما يمكن أن نسميه «اقتصاد الريع»، حيث أنهت معظم قاعدتها الصناعية، واعتمدت في الغالب على القطاع المالي في مدينة لندن، وخدمات الأعمال المصاحبة لها، مما وفر قناة لإعادة تدفّق رأس المال من شيوخ النفط في الشرق الأوسط، والأثرياء الروس، ورجال الأعمال الهنود، وشركات التكنولوجيا الأمريكية.

خلال هذه الفترة، تراجعت الرأسمالية البريطانية مقارنة بنظيراتها بين اقتصادات مجموعة السبع وغيرها من الدول الأوروبية الأكبر. ولكن بعد الأزمة المالية بشكل خاص، وبعد قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي وجائحة كوفيد، دخل الاقتصاد البريطاني في دوامة هبوطية لم يتمكن حتى الآن من إيقافها. لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل بنسبة 20% عن اتجاهه قبل عام 2008 – على الرغم من أن هذا التراجع ينطبق على اقتصادات مجموعة السبع جميعها، وإن كان بمعدل أقل.

كان اقتصاد المملكة المتحدة هو الأكثر تضرراً بين اقتصادات مجموعة السبع الكبرى في عام كوفيد. انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9,9%. تعتقد مؤسسة Resolution للأبحاث الاقتصادية، أنّ اقتصاد المملكة المتحدة ربما لم يكن يعاني من «ركود فني، لكننا نشهد أضعف نمو منذ 65 عاماً». وإذا استثنينا النمو السكاني المدفوع بالهجرة، فإنّ المملكة المتحدة لم تشهد أي نمو اقتصادي تقريباً، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى عام 2007 إلا قليلاً، ولا تزال القدرة الشرائية الحقيقية للمستهلك أقل مما كانت عليه في عام 2007.

ضعف الإنتاجية الحالي والمستقبلي

في الواقع، كان نمو الإنتاجية رهيباً. فقد تباطأت الإنتاجية إلى أقل من 1% سنوياً. قبل الأزمة الاقتصادية 2008–2009، نما الناتج البريطاني لكل ساعة عمل بشكل مطرد بمعدل سنوي قدره 2,2% سنوياً. وفي العقد منذ عام 2007، انخفض هذا المعدل إلى 0,2%. من ضمن مجموعة السبع، فقط إيطاليا سجّلت نمواً في الإنتاجية أسوأ من بريطانيا. تشير التقديرات إلى أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤثر على الإنتاجية فيها على المدى الطويل، حيث سيعمل على خفضها بنسبة 4% مقارنة مع لو بقيت في الاتحاد الأوروبي.

في واقع الأمر، ظلت الإنتاجية في المملكة المتحدة ثابتة على حالها لعقد من الزمان. لذا فإن مستويات الإنتاجية الآن أقل بنحو الثلث من نظيراتها في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا: «يحقق العامل الفرنسي المتوسط بحلول وقت الغداء يوم الخميس ما لا يحققه العامل البريطاني المتوسط إلا بحلول نهاية العمل يوم الجمعة». والواقع أن متوسط مستوى الإنتاجية في المملكة المتحدة، باستثناء لندن، أقل من متوسط مستوى الإنتاجية في أفقر ولاية في الولايات المتحدة، ولاية ميسيسبي.

إن الفجوة الإنتاجية بين الشركات ذات الأداء الأعلى والأدنى أكبر كثيراً في المملكة المتحدة منها في فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة. كما اتسعت هذه الفجوة الإنتاجية إلى حد كبير منذ الأزمة . نحو ضعفين إلى ثلاثة أمثال . في المملكة المتحدة مقارنة بأماكن أخرى. وهذا الذيل الطويل المتنامي من الشركات «الثابتة» يفسر لماذا تبلغ الفجوة الإنتاجية في المملكة المتحدة ثلث الفجوة مع المنافسين الدوليين.

لماذا نمو الإنتاجية ضعيف للغاية، وخاصة بين الشركات البريطانية الكبرى متعددة الجنسيات؟ الجواب واضح: انخفاض نمو الاستثمار في الأعمال. كان نمو الاستثمار في الأعمال في اتجاه هبوطي ثابت منذ نهاية الأزمة المالية. كان إجمالي الاستثمار في المملكة المتحدة إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من معظم الاقتصادات الرأسمالية المماثلة، وكان في انخفاض على مدى السنوات الثلاثين الماضية. الاستثمار في المملكة المتحدة أسوأ من أي دولة أخرى في مجموعة السبع. وبالمقارنة مع اليابان والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا، احتلت المملكة المتحدة المركز الأخير في الاستثمار في الأعمال في عام 2022، وهو المركز الذي احتفظت به الآن لمدة ثلاث سنوات متتالية، ولمدة 24 عاماً من أصل الثلاثين عاماً الماضية. لا ترغب الشركات بالاستثمار في المملكة المتحدة. تحتل المملكة المتحدة المرتبة 28 من بين 31 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث الاستثمار. وتجتذب دول مثل: سلوفينيا ولاتفيا والمجر مستويات أعلى من الاستثمار في القطاع الخاص مقارنة بالمملكة المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

إنّ طبيعة رأس المال البريطاني الريعية تتكشف في تقرير معهد أبحاث السياسات العامة:« لقد انخفض الاستثمار في الشركات إلى ما دون معدل الاستهلاك . وهذا يعني أن مخزون رأس المال لدينا آخذ في الانخفاض . كما أصبح الاستثمار في البحث والتطوير أقل من الاستثمار في الشركات المنافسة الرئيسية. ومن بين الأسباب وراء ذلك النظام المصرفي الذي لا يركز بالقدر الكافي على الإقراض من أجل نمو الأعمال، وقصر النظر المتزايد في قطاعنا المالي والشركاتي. وتحت ضغط أسواق الأسهم التي تركز بشكل متزايد على العائدات القصيرة الأجل، توزع الشركات نسبة متزايدة من أرباحها على المساهمين بدلاً من استثمارها للمستقبل».

النظام المصرفي لا يركز بالقدر الكافي على الإقراض من أجل نمو الأعمال وقصر النظر المتزايد في قطاعنا المالي والشركاتي

ألواح الثلج غير مخصصة للاستهلاك... فماذا بشأن مراقبة معامل إنتاجها؟!

نقلت بعض وسائل الإعلام تصريحاً لمدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق يقول فيه: «سيتم قريباً إصدار قرار بمنع أصحاب البسطات الذين يبيعون العصائر من استخدام ألواح الثلج التي يبرشونها في الكاسات المخصصة للزبون، حيث إن هذا النوع من الألواح غير مخصص للاستهلاك في المواد الغذائية، كما أن أيدي البائع المتسخة عند برش الثلج ووضعها في كأس الزبون يمكن أن تسبب أمراضاً عدة ومنها الكوليرا».

حديث مدير الشؤون الصحية أعلاه يتناقض مع حديث سابق له بشأن معامل ألواح الثلج!

فقد سبق أن أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق عبر موقع «أثر برس» بتاريخ 2024/6/10 أن «جميع معامل الثلج المرخصة تتم مراقبتها وتؤخذ عينات منها بشكل دائم، أما المعامل غير المرخصة فمن الممكن أنها تستخدم مياهاً غير نظيفة ولا تضيف لها الكلور لتنقيتها من الشوائب، موضحاً أنه تتم مراقبة ألواح الثلج التي تباع في الطرقات والمحال التجارية والتأكد من مصدرها، فإذا ثبت أنها مخالفة للمواصفات وكان المعمل المصنع لها موجوداً بريف دمشق يتم إرسال كتاب إلى محافظة ريف دمشق أو لمديرية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمتابعة الأمر».

ولعل المصيبة ليست بتناقض مضمون التصريحين أعلاه، وصولاً إلى العزم على منع استخدام ألواح الثلج من قبل أصحاب بسطات العصائر، بل بأن ألواح الثلج التي يتم الحديث عنها بأنها غير مخصصة للاستهلاك في المواد الغذائية يتم استخدامها من قبل المواطنين للاستهلاك بغاية تبريد مياه الشرب في منازلهم بسبب انقطاع الكهرباء!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن قاسيون سبق لها أن أفردت مادة بتاريخ 2024/6/16 بعنوان: «شريك المي ما بيخسر... والمستهلك خاسر دائم!»، ومما ورد فيها تحت عنوان فرعي «الجانب الصحي أكثر سوءاً وكارثية!» ما يلي: «فنحن نرى قطع الثلج المعروضة للبيع مرمية في السيارات، أو على العربات تحت أشعة الشمس، وفي الطرقات دون مراعاة لأدنى معايير الصحة والنظافة، يضاف إليها الأيدي المتسخة التي تحملها وتقطعها وتبيعها، وقطع الخيش البالية التي توضع عليها وتغلف بها!... فالموضوع لم يعد يقتصر على انتشار لمهنة موسمية بشروط غير صحية، ولا على غياب الرقابة عن الأسعار، وارتفاع معدلات الاستغلال الكبيرة ارتباطاً بزيادة الحاجة للثلج بسبب غياب الكهرباء، بل بات استهتاراً رسمياً بصحة المواطن وسلامته أيضاً!».

على ذلك فإن منع باعة العصائر من استخدام ألواح الثلج لا يكفي، بل المطلوب هو معالجة المشكلة من جذرها من خلال مراقبة معامل إنتاج هذه الألواح بشكل جدي، والتي يتم بيعها بالقطعة في الكثير من المناطق استغلالاً لحاجات المواطنين!

فأين هي الجهات المعنية في ضوء ما يسجل من مخالفات معترف بها رسمياً، مع الاحتمالات الكارثية على صحة المواطنين بنتيجتها، والتي قد لا تقف عند حدود انتشار الأمراض الفتاكة فقط؟

خبر عام وتعليق هام... جائزة تشمل المشروع الإسكاني المنفذ وغير المنفذ!

يقول الخبر: وزارة الأشغال العامة والإسكان: الإعلان عن فتح باب الترشح لجائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للعام الحالي، الجائزة تشمل المشروع الإسكاني المنفذ وغير المنفذ وجائزة المهندس_ المعماري، حيث سيتم اختيار مرشحين اثنين لكل جائزة عن سورية.

تعليق: معها حق الوزارة تفتح باب الترشح لهيك جوائز... لأنها متأكدة مثلاً أنو المؤسسة العامة للإسكان ممكن تحصل على الجائزة بجدارة عن مشاريعها غير المنتهية... لأن الأكيد ما في ولا جهة بالمعمورة تأخرت بمشاريعها السكنية متلها... لك مشروع السكن الشبابي مثلاً صار عمره أكتر من 20 سنة ولهلأ ما خلص... أكيد الجائزة من نصيبها... مو هيك؟!

يقول الخبر: مصرف سورية المركزي: لا تقبل الوكالات بكل أنواعها لفتح الحسابات المصرفية لحاملي بطاقات الدعم ولا بد من حضور صاحب بطاقة الدعم شخصياً إلى المصرف.

تعليق: قبل كل شي لازم نعرف انو هيك قرار بخصوص قبول أو رفض الوكالات فيه مخالفة صريحة للقوانين... بس من المؤكد انو الغاية مالها علاقة بمصلحة المواطنين... فالغاية واضحة وهي تقليص أعداد المستفيدين من الدعم إلى أبعد الحدود... سواء كان صاحب البطاقة مسافراً- وهي الذريعة الأساسية لاتخاذ مثل هيك قرار... أو كان كبيراً ومريضاً... أو غيرها من الأسباب الكتيرة اللي بتمنع صاحب العلاقة من الوصول شخصياً للمصرف!

يقول الخبر: كشف وزير الإعلام أن العمل جار مع وزارة الإدارة المحلية لإطلاق قناة فضائية خاصة بكل محافظة، لكنه يحتاج إلى مزيد من الوقت للتحضير.

تعليق: هي آخر صيحات الإعلام... تكاليف مرقومة وكادر كبير... ومصاريف مليارية... وياريت بالنتيجة تستقطب مشاهدين ومتابعين وتكون بلسان حالهم على مستوى كل محافظة... لك المحطات الفضائية الحالية ما عم تستقطب رغم تاريخها وخبرة كادراتها... لك ليييييش هالمصاريف؟!

يقول الخبر: مديرية تربية دمشق: تُعلن عن حاجتها إلى تكليف مدرسين من خارج الملاك لتدريس وكالة اختصاص أو ساعات في مدارس التعليم الأساسي والثانوي والمعاهد التابعة لمديرية التربية للعام الدراسي 2025/2024 من حملة الشهادة الثانوية العامة والمعاهد وشهادة جامعية أو طلاب الجامعات.

تعليق: لك المدرسين الأصلاء عم يطفشوا... ومشان هيك عم تزيد الحاجة للترميم بالوكالة كل سنة... بس رغم هيك ح تبقى المشكلة مستمرة إذا ما انحلت مشكلة الرواتب... راتب الوكيل بالكتير بيوصل لمبلغ 300 ألف ليرة بالشهر... والاستلام بيتأخر غالباً لنهاية كل فصل... يعني القصة خسارة بخسارة... بس يمكن اكتساب الخبرة هو السبب الرئيسي اللي عم يخلي في وكلاء مو أكتر...!

يقول الخبر: مهندسة اختصاصية: شحن بطارية الليثيوم يعادل حمل منزل كامل بحال كان مخزون البطارية سيشحن خلال ساعات الوصل مع اختلاف الاستهلاك بحسب سعة البطارية وساعات الشحن ما سيسبب زيادة على الفواتير خاصة إذا كانت ساعات الشحن طويلة...

تعليق: هاد حكي مهندسة أخصائية... والأكيد انو الأخصائيين الرسميين المسؤولين عن الكهربا على علم بهيك معلومة... ومع هيك تاركين الناس تتورط بشراء بطاريات الليثيوم المسموحة بالاستيراد... أما شو مسؤولية؟!

ماركس ضدّ تشومسكي «1» - اللغة نتاجٌ اجتماعيّ لا «فطرة بيولوجيّة»

أنكر تشومسكي أيّ دور اجتماعي في نشوء اللغة، مفترضاً ظهورها «كطفرة» بيولوجية وراثية «حدثت لدى فردٍ واحد وليس لدى مجموعة... فامتلك ذلك الفرد [البدائي] القدرة على أن يقوم بما نقوم به الآن داخلياً ولكن دون التعبير عنه خارجياً، لأنه لم يكن ثمة أحدٌ غيره ليتكلّم معه...». وهكذا لم تقتصر نسخة تشومسكي من «التكوين» على أنّه «في البدء كانت الكلمة» بل وكان البشريّ الوحيد العارف بالكلمة إما آدم فقط أو حوّاء فقط، بحسب أيهما نُفِخَت فيه «طفرة اللغة». وعلى النقيض تماماً من أسطورة تشومسكي البيولوجية، كان إنجلس قد استنتج عام 1876 بأنّ اللغة نشأت بالأساس من حاجة البشر البدائيين «إلى أن يقول بعضهم لبعضٍ شيئاً» في سياق «دور العمل في تحوّل القرد إلى إنسان». وكتب ماركس وإنجلس في أحد أبكر أعمالهما - الإيديولوجيا الألمانيّة 1846: «اللغة قديمة قِدم الوعي، إنها الوعي العَمليّ الواقعي الموجود من أجل البشر الآخرين أيضاً، وبفضل هذا فقط يكون موجوداً كذلك من أجلي».

■ إعداد: د. اسامة دليقان

أجرى الكاتب والصحفي الهندي فيد باركاش ميهتا في مطلع السبعينيات حواراً مطوّلاً مع تشومسكي، وثّقه هذا الأوّل في كتابه المنشور عام 1971 بعنوان «جون سهلُ الإرضاء: لقاءات مع الكلمة المكتوبة والمحكيّة». وسأله المحاور «ص209»: «هل قمتَ بأيّ تجارب مع الأطفال لكي تتعلّم كيف يكتسبون اللغة؟»، فأجاب تشومسكي: «لا. أنا أكره التجارب! أعتقد أنه حتى دون إجراء أيّ تجربة، يمكنكَ استنتاج بعض الأشياء المدهشة تماماً حول ما يحدث من كلّ بدّ في عقل الطفل الرضيع، إذْ لا بدّ أنّه يعرف قواعد اللغة وشروطَها قبل أن يتعلّم أيّ لغة».

يصنّف بعض النقّاد الماركسيين فرضية تشومسكي عن ماهيّة اللغة بأنها ضَربٌ من «الحتمية البيولوجية» المثالية. وفيما يلي نعرض ثلاثة مزاعم رئيسة لفرضيته هذه، ثم نختم ببعض الأدلة المضادّة لها.

بعض ا

1- اللغة طَفرة بيولوجيّة

يقول تشومسكي في إحدى محاضراته «2016»: «لم يطرأ على اللغة أيّ تطوّر على الإطلاق منذ 50 ألف سنة – أيْ منذ غادر البشر إفريقيا وانتشروا عبر العالَم». وأن نشوء اللغة حدث «عبر انفجار مفاجئ جداً في التمثيل الرمزي... ولم يحدث شيء بعد ذلك»، وأنّ علينا البحث عن سبب نشوء اللغة في «آلية بيولوجية ما، لم تُكتَشَف بعد... في طفرة ما، تسبّبتْ بإعادة تشبيك الدماغ rewiring مما أنتج هذه الآلية الحَوسبية التي سمحت بحدوث ذلك [بنشوء اللغة]... إنّ إعادة توصيل شبكات الدماغ؛ هذه الطفرة إنما حدثت لدى فرد واحد وليس لدى مجموعة...»، ثم انتشرتْ سلاسة ذلك الفرد لتعطي البشر الناطقين.

2- اللغة فِطرة «بيولوجية-حاسوبية» و«تنمو» بلا تعلُّم

في كتابه «قوى وآفاق، تأملات في الطبيعة والنظام الاجتماعي» 1996، ص16–17، كتب تشومسكي ما يلي: «يبدو راسخاً اليوم على نحو معقول وجود مكوّن خاص في الدماغ البشري مُسخَّرٌ خصّيصاً للغة، ولنطلق عليه «مَلَكَة اللغة» the language faculty، بحيث إنّ هذه المنظومة الفرعية الدماغية «أو العقل من المنظور المجرَّد» تملك حالةً بدئية مُحدَّدة وراثياً، كبقية مكونات الجسم: الكلية، جهاز الدوران، إلخ». ثمّ يصف تشومسكي اللغة بأنها «هبة بيولوجية» ويتابع: «مَلَكة اللغة تتحوّل عن حالتها البدئية خلال الحياة الباكرة، كما هو الحال بالنسبة لباقي الأجهزة البيولوجية. إنها «تنمو» من الحالة البدئية خلال الطفولة، وتصل إلى استقرار نسبي عند مرحلة ما من النضج. وهذه هي عملية اكتساب اللغة، والتي يُطلَق عليها أحياناً على نحو مضلّل اسم «تعلُّم اللغة»؛ في حين لا يبدو أنّ العملية تحمل سوى شبه قليل بما يُدعى «تعلّماً»... وتتطور الأعضاء الأخرى بطريقة مماثلة. وتنطوي الحالة المستقرة [التي تبلغها مَلَكة اللغة في نموها لدى الطفل] على إجراء حاسوبيّ «توليديّ» يتصف بعدد لا نهائي من التعابير الممكنة... ويمكننا على نحو معقول إطلاق تسمية «لغة» على الإجراء الحاسوبي نفسه...».

3- التواصل ليس وظيفة هامّة للّغة

في كتابه «أيّ نوع من المخلوقات نحن؟»، 2016، ص15–16، يكتب تشومسكي: «من الغريب في المقام الأول أن نفكّر بأنّ هناك هدفاً للّغة... إنّ اللغات ليست أدوات يُصمّمها البشر، بل أشياء بيولوجية، مثلها مثل الجهاز البصري أو المناعي أو الهضمي [...] وحتى لو جرى استعمال اللغة للتواصل فلا حاجة للتشارك بالمعاني «أو الأصوات أو البُنى» [...] وحتى لو جرى استعمال مصطلح «التواصل» كغطاء للتفاعل الاجتماعي بمختلف أنواعه، فإنه يبقى جزءاً صغيراً ثانوياً من الاستعمال الفعلي للّغة [...] ولكن الخصائص الأساسية لتصميم اللغة تشير إلى صوابيّة الإرث الغني من التقاليد التي اعتبرت اللغة بالأساس أداةً للتفكير».

تشومسكي يعترف بوظيفة اللغة في التفكير ولكن لماذا يهمّش بهذا الإصرار وظيفتها في التواصل الاجتماعي؟ ربما حرصاً على إنقاذ فرضيته حول الطابع «البيولوجي الغريزي» للّغة. أمّا إبراز وظيفة التواصل الاجتماعي للّغة والبحث العلمي في هذه الوظيفة بالذات

اعتبر تشومسكي اللغة عضواً جسمانياً ظهر بطفرة بيولوجية لا بعملية اجتماعية تاريخية وهمّش دورها في التواصل

فمن شأنه تهديد فرضية تشومسكي، وفتح الباب بالمقابل نحو العودة إلى التصوّر المادي التاريخي «الماركسي» لمنشأ اللغة بأنه اجتماعي وليس محض بيولوجي أو فطريّ، مع عدم إنكار الماركسية للتطوّرات التشريحية والفيزيولوجية لدماغ الإنسان بوصفه كائناً مفكّراً ناطقاً، ولكن لا يمكن اختزال الوعي واللغة بهذا المستوى البيولوجي. وسنعرض في مقال لاحق موجزاً عن النظرية الماركسية في نشوء اللغة ووظائفها.

أدلة مضادّة لفرضية «القواعد العامة الفطرية»

لدعم فرضيته عن وجود ما يسمّيه «قواعد لغوية عامّة فطرية» Universal Grammar مشتركة بين جميع اللغات، يكرّر تشومسكي الحجة التالية، بصيغة أو بأخرى: لو لم يكن لدى أطفال البشر قواعد فطرية لغوية عامة لما كان لديهم هذه القدرة المدهشة على اكتساب اللغة «بسرعة وسهولة» وعبر «الحدّ الأدنى من التعرّض» للّغة.

وتسمّى هذه الحجّة أحياناً بـ«فقر الحافز»؛ بمعنى أنّه حتى بأدنى تحفيز للطفل خارجياً «بأدنى تواصل ولعب وتربية وتعليم» فإنّ اللغة «تنمو» لديه على حد زعم تشومسكي. ونجد لدى تشومسكي تعبيرات أخرى تصب في الفكرة نفسها مثل قوله: «اللغة شيء داخليّ تطوَّر في الرأس دون أيّ ضغط خارجي».

تعرّضت فرضية تشومسكي لانتقادات كثيرة جاءت بحججٍ مضادّة، يمكننا إيراد بعضها. ففي ورقة بحثية في مجلة «تخوم في علم النفس»، 23 حزيران 2015، بعنوان «ما هي بالضبط القواعد اللغوية العامّة، وهل رآها أيّ أحد؟»، تذكر الباحثة البريطانية إيفا دابروفسكا حجّتين مضادّتين على الأقل:

أولاً– ليس صحيحاً أن الأطفال في ظروف التربية الاعتيادية يتعرضون إلى «حوافز فقيرة» لغوياً، وخاصة أنّ اكتساب اللغة يبدأ على الأقل بعمر السنة الأولى وينتهي بالسنة الخامسة، فحتى لو تعرضوا يومياً إلى 8 ساعات فقط من اللغة، فهذا يعني 11680 ساعة. وبافتراض 3600 كلمة واردة إلى مسامعهم في الساعة، فإنّ إجمالي ما يتعرض له الطفل يصل إلى أكثر من 42 مليون كلمة على مدى 4 سنوات متواصلة من عمره.

ثانياً– مجرّد «التعرض» لوحده لا يكفي إذا لم يكن هناك تواصل سليم وفعّال. وتستشهد دابروفسكا خصوصاً بعدة تجارب على أطفال سليمي السمع ولكن لآباء صُمّ، ومنها تجربة تعود إلى العام 1981، حيث عاش أحد الأطفال، ويدعى جيم، طفولته الباكرة في ظروف لم يحظَ فيها سوى بالقليل من التواصل مع بالغين ذوي سمع سليم، رغم أنّه شاهد التلفاز بشكل متكرر، ولعب أحياناً مع أطفال أسوياء السمع. وكان والداه يستعملان لغة الإشارة في التواصل بينهما ولكن ليس في تواصلهما مع الطفل. وفي عمر ثلاث سنوات وتسعة أشهر كان لدى جيم استيعاب ضعيف جداً للغة المنطوقة، ومشكلات شديدة في مخارج الحروف. وكانت تعبيراته المنطوقة قصيرة جداً وبمستوى متأخر في تطورها بمقدار سنة كاملة نسبةً إلى عمره، كما أنّ كثيراً منها تشذّ عن قواعد اللغة الإنكليزية السليمة. وحتى لغة الإشارة لم يكتسبها مطلقاً رغم مشاهدته لأبويه يتواصلان باستخدامها وذلك لأنهما لم يتواصلا معه بواسطتها.

ولعلّ أهم ما لاحظته تلك التجربة هو أن لغة الطفل المنطوقة سرعان ما تحسّنت بمجرّد أن بدأ يتفاعل ويتواصل مباشرةً مع البالغين وجهاً لوجه، بحيث عندما بلغ السادسة و11 شهراً تحسّن أداؤه إلى ما فوق المتوسط بالنسبة لأقرانه في العمر. وتدلّنا هذه التجربة على أن الطفل لم يكن معاقاً لغوياً ولا بيولوجياً، ومع ذلك لم تستطع أيّ قدرات بيولوجية «فطرية» سليمة لديه أن تحميه من التخلّف باكتساب اللغة، لأنّ شرطاً ضرورياً في اكتسابها كان ناقصاً: إنّه التواصل الاجتماعي المباشر، هذا الشرط الذي همّشَهُ تشومسكي.

انتخابات أوروبا... هل يخشون اليمين حقاً؟!

في الأسابيع والأشهر القليلة الماضية تصدّرت «المعارك الانتخابية» المشهد بشكلٍ واضح في أوروبا، وبدت الأجواء متوترة ودرجة التجاذب مرتفعة، فالوضع السياسي العام مشحون إلى أعلى الدرجات وهناك حرب مستعرة لا يبدو في الأفق مخرجاً منها، ولكن وفي الوقت ذاته هناك داخل المجتمعات الأوروبية نفسها، تناقضات تشتدّ وترسم خطوط المشهد القادم.

■ علاء أبوفرّاج

إذا ما أردنا فهم المشهد الأوروبي الحالي لا بد لنا تثبيت مجموعة من المسائل، ونقر أولاً: أن الأغلبية الساحقة من وسائل الإعلام في أوروبا هي كما كانت دائماً، مملوكةً من قبل نخب رأس المال، وعلى هذا الأساس تقف مُسبقاً بحكم المصلحة على الضد من مصلحة شعوب أوروبا، الموافقة على هذه الفكرة تفرض قراءةً نقديةً لِما يقدّم لنا، وتدفعنا لبحثٍ أدق.

الحرب وتداعياتها

تدرك النخب في أوروبا أن لحظة اندلاع الحرب في أوكرانيا لم تكن حدثاً عادياً، فالحرب، كما برهنت الأحداث، جرى التحضير لها غربياً منذ عقد على الأقل، لكن قبل اندلاعها ببضعة أشهر، قدّمت موسكو مبادرة عبّرت من خلالها عن فهم روسيا، القوة العظمى، للأمن في أوروبا، وشرحت كيف يمكن استعادة التوازن الذي جرى انتهاكه منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، مع ما يعنيه ذلك من تقييد للدور والحضور الأمريكي المعادي في القارة.

حاولت روسيا أن تضع الغرب أمام خيارين، إما أن نحقق هذه الشروط عبر التوافق والتفاهم أو نفرضها بالحرب التي تريدون، وما أن أطلق الجيش الروسي رصاصته الأولى حتى بدأ الاتجاه يتضح تدريجياً، وأدرك قادة العالم، أن نهاية حرب أوكرانيا ستكون أوسع تأثيراً من حدود الجمهورية السوفييتية السابقة، وستمتد إلى القارة كلّها. أي أن البنية والنظام السياسي في أوروبا دخلا في طور التغيير، ومؤسسات مفتاحية، مثل: الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، تتصدع وتمضي إلى حتفها، وقد تتبعها كل الأنظمة التابعة للولايات المتحدة، هذه العوامل، خلقت- مجتمعةً- مزاجاً سياسياً لدى الأغلبية المطلقة من الجماهير التي تعرف أنّها تريد تغير الوضع القائم، وتدرك أن أنظمتها ورّطتها بحربٍ باهظة التكاليف وبتداعيات خطيرة تمسّ رفاهاً اعتادوه منذ عقود طويلة!

«الجنوب» يستقل وإفريقيا تنتفض!

أوروبا التي عرفناها قامت على أسس ساهمت بـ «تلطيف» الصراع الطبقي، فنهب إفريقيا، وتثبيت العلاقات غير المتكافئة مع دول الجنوب، أعطى لأوروبا ميزات اقتصادية واجتماعية، فالوقود الرخيص من روسيا، والخامات الأساسية من إفريقيا، وغيرها من مفاصل التبعية كانت تنقل في الواقع ثروات من تلك المناطق إلى جيوب المواطنين الأوروبيين، لكن حجم النهب الذي مارسته المراكز الرأسمالية الكبرى، لم يعد بالإمكان التعايش معه، ولذلك، شهدنا في الجنوب العالمي ظهور تيارات سياسية واسعة، مدعومة شعبياً، قامت على هدف أساسي هو قطع كل خطوط النهب، واحداً تلو الآخر، وتدريجاً ظهرت قوى صاعدة لم يعد مجدياً بالنسبة لها أن تحافظ على علاقات التبعية القائمة، بل بات تحطيمها شرطاً أساسياً للبقاء.

النزعات تلك، وبالرغم من أنّها نشأت منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن تداعياتها السياسية والاجتماعية لم تظهر فوراً في أوروبا، بل كانت تتراكم، ومع كل مطب جديد كان يظهر وضوحاً أن الرفاه الذي عاشه الأوروبيون يختل، وتتقوض أساساته، وأدركت النخب هذه الحقائق قبل غيرها، وبدأت تتجهز لتأريض مد شعبي قادم، أملاً في حرفه عن طرح الشعارات الأساسية.

القاسم المشترك في الانتخابات

لا شك أن قوى يمنية متطرفة وعنصرية تبرز في المشهد، لكن ظهورها كان جزءاً من مشهد اشمل، عنوانه الأساسي: «البحث عن البدائل» فالشعوب الأوروبية عادت للشارع تدريجياً، وبدأت تبحث عن بديل لما هو قائم، فإن كانت القناعة بضرورة التغيير حاضرة، فذلك لا يعني أن شكل وطبيعة البديل واضحٌ ومتفّقٌ عليه، وهذا تحديداً ما يفسّر سلوك الإعلام في أوروبا، ومضمون الخطابات السياسية لقوى اليمين التي تحكم أوروبا بالفعل.

في أوروبا، هناك مخاضٌ لفضاء سياسي جديد، ما نعرفه أن اليمين الذي يصوّره الإعلام بوصفه المسيطر على المشهد، هو في الواقع جزء مهم من الصورة، لكنّه لا يكفي لتوصيفها، فاليسار يبدو حاضراً بقوى ملموسة، لكنه لم يصل إلى درجة كافية من التنظيم.

الأصوات التي توضع في الصناديق تعبّر أولاً عن حالة عامة من فقدان الأمل وتبحث عن البديل، أي أن «ولاءها» الحالي مرحلي ومتغير، هو أشبه برحلة بحث، ويرتبط موقف الجماهير بمدى تحقيق مطالبها بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس قد يخطئ الشارع في كشف حقيقة البرامج الموضوعة أمامه، لكنّ درجة نشاطه العالية، والخبرة السياسية الموروثة ستسمح له في نهاية المطاف أن يفرز كل ما يوضع أمامه، بل ويصنع البديل إن لم يكن حاضراً.

مع أن النتائج النهائية للانتخابات لم تعلن بعد لكن الجولة الأولى أبرزت أن القوى المتقدمة لم تكن قوى اليمين وحدها

فرنسا

مع أن النتائج النهائية للانتخابات لم تعلن بعد، لكن الجولة الأولى أبرزت أن القوى المتقدمة لم تكن قوى اليمين وحدها! بل حصل الإئتلاف اليساري تحت اسم «الجبهة الشعبية الجديدة» على حوالي 28% من الأصوات، بنسبة تقارب أصوات اليمين في «التجمع الوطني» الذي حصل على حوالي 33%، والمثير للانتباه، أن افتتاحية «لو فيغارو» الفرنسية أعلنت صراحة أنها تميل لـ «التجمع الوطني» وقالت: إن خطة ماكرون في «تقسيم اليسار وعزل التجمع الوطني قد فشلت» واعتبرت «المستوى الذي وصلت إليه جبهة اليسار أضاف لمسة مثيرة للقلق» فبالرغم من المخاوف التي تراها الافتتاحية في برنامج الجبهة الوطنية، إلا أن الخطر الأكبر يظهر بين قوى اليسار، فبالنسبة لـ «لو فيغارو» يحمل برنامج اليسار «معاداةً للسامية، وكراهية طبقية، وهستيريا مالية» بالإضافة إلى وصفه «باليسار الإسلامي» كل هذه سيجلب «العار والخراب للبلاد».

افتتاحية «لو فيغارو» توضّح أن النخب الرأسمالية الفرنسية قادرة على رص صفوفها عندما تشعر بالخطر، والخطر الحقيقي بالنسبة لهم اليوم هو وجود جبهة يسارية موحّدة، والأخطر من ذلك، هو أن تتحول هذه الجبهة اليسارية إلى حزب جذري ببرنامج متكامل وجدي، يحمل موقفاً حازماً حول إعادة توزيع الثروة لمصلحة عموم الناس، ويرفض حالة التبعية للولايات المتحدة، ويُعيد توضيح الاصطفافات على أسس طبقية، بعيداً عن كل التقسيمات الثانوية. وما ينطبق على فرنسا يمكن أن ينطبق في إطاره العام على أوروبا كاملة، فالعدو واحد لا يمكن إخفاؤه.

لصدّ الهجوم على مصر... المطلوب حلولٌ أشمل!

أدت الحكومة المصرية الجديدة برئاسة مصطفى مدبولي اليمين الدستورية يوم 3 تموز الجاري، خطوة اعتبرها البعض حلاً لقائمة طويلة من مشكلات البلاد، بينما رأى فيها آخرون إجراءً شكلياً لا معنى له، الآن النتائج هي التي تحكم في نهاية المطاف، فمن المفيد توضيح بعضٍ من التحديات التي تواجه مصر.

■ كنان دويعر

تعززت المخاوف الأساسية بعد تعيين الحكومة، فرغم أن تغيرات كثيرة شملت وزارات، مثل: الدفاع والخارجية، ولكن لا يمكننا القول: إن كانت تغييرات من هذا النوع تعني بالضرورة تغيير سياسيات في هذه القضايا الحساسة، إلا أن بعض الأسماء التي جرى تثبيتها في الدوائر الاقتصادية والمالية، أعطت انطباعاً بأن الميل باتجاه الغرب ومؤسساته المالية قد يظل مهيمناً في الفترة القادمة، بل ربما يتسارع أكثر.

عن ظرف الداخلي

مصر دولة إقليمية مهمة إفريقياً وعربياً، وتملك الإمكانات لأداء دور مؤثر في المنطقة، على الرغم من ذلك، يشهد هذا البلد العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، منها: جزء عام ومشترك بين جميع الدول، كالتضخم والديون، وضعف معدلات النمو، ووجود بؤر توتر قريبة الخ.

على الرغم من عمومية هذه المشاكل فإن تأثيرها يختلف من مكان إلى آخر، ويتأثر بعدة عوامل أهمها: درجة الارتباط مع الاقتصاد العالمي، وبالنسبة للدول التي لا تُصنف ضمن المراكز الإمبريالية، يتحول هذا الارتباط إلى تبعية، وضعف الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

تدفع مصر وعموم الدول ضريبة هذا الارتباط/التبعية على عدة مستويات، وخاصة بما يهدد أمنها القومي، فالدولة محاطة بمجموعة ضخمة من الملفات الخطيرة، ابتداء بالقضية الفلسطينية والتصعيد الجاري في البحر الأحمر، والملف الليبي والمعارك الجارية في السودان إلى ملف نهر النيل وسد النهضة مع إثيوبيا. بالإضافة إلى مشاكل داخلية عميقة جداً، كأزمة الكهرباء التي تتفاقم مؤخراً، والحديث عن رفع الدعم عن مجموعة من السلع، والمضي قدماً في سياسيات تقشف مجحفة بحق عموم الناس، وبيع وخصخصة جزء من مؤسسات الدولة، وارتفاع نسب الفقر والتضخم والعاطلين عن العمل، وانهيار سعر صرف الجنيه.

الملفت في الملف المصري، هو أن أصحاب القرار يعطون إيحاءً وأمثلة ملموسة أنهم يمضون في جميع الاتجاهات معاً، فنراهم يتعاونون مع دول الخليج لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع رأس الحكمة وغيرها من المشاريع ذات الطابع الخدمي الريعي غير المنتج، ومن جهة أخرى البدء بمشروع محطة الضبعة النووية مع روسيا التي ستؤمن 10% من حاجات البلاد من الكهرباء، المشروع قيد الإنجاز، وسيضع المحطة الأولى من أصل أربع محطات في الخدمة عام 2028، كذلك عُقد مؤخراً مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي حيث تم توقيع 35 اتفاقية بقيمة 75 مليار دولار، على الرغم من أنه نسخة مكررة للمؤتمر الذي تم عقده بعنوان مصر المستقبل في شرم الشيخ مع الاتحاد الأوروبي، والذي شهد تعهدات بضخ 175 مليار دولار، هذا الرقم الذي بقي في معظمه حبراً على ورق، بالإضافة الى الكثير من الاتفاقيات الثنائية والتفاهمات التي لم تقدم حلولاً حقيقية، كما هو واضح.

هذه المسارات، وإن بدت بأنها متساوية من حيث الأهمية والمنفعة للاقتصاد، إلا أن جزءاً منها هو في الحقيقة فقاعات اعلامية لا أكثر ولا أقل، والهدف منها استمرار ارتباط مصر بالأجندة المفروضة عليها. فمن خلال هذه المشاريع الغربية الوهمية يتجدد ولاء شرائح ضمن المجتمع للمعسكر الغربي من خلال بعض الرشاوي و«الكومسيونات».

مفترق طرق

مصر أمام مفترق طرق حقيقي وخطير، فتعدد الملفات المحيطة بها وحساسيتها وحساسية تركيبة جهاز الدولة بين الجناح العسكري، والجناح المدني، تصبح الأمور مقلقةً أكثر كلما اقتربت مصر من لحظات أكثر مفصلية في تاريخها، كذلك لا يمكن إغفال دور كامب ديفيد بكل المنظومة، وحجم الاختراق في الجهاز المدني والعسكري، رغم أنه من الصعب جداً تحديد حجم هذه الاختراقات، ولكنها موجودة وتفعل فعلها، وتحاول التأثير بشكل جدي على الدور المصري، ومعيقة لتطوره بالاتجاه الذي يخدم مصلحة البلاد.

ما الذي يمنع دولة مثل مصر بوجود نهر النيل من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، حيث تشتري نصف حاجياتها من السوق العالمية والأمريكية بشكل خاص؟ ما الذي يمنعها من تطوير علاقات وممارسة دور دبلوماسي فعال ونشط لإيجاد حلول لملف سد النهضة؟ حيث كانت هناك اقتراحات بالتوجه نحو الصين كونها أحد ممولين السد، وإيجاد صيغة للتفاهم ثلاثية أو أكثر، بعيداً عن لغة التهديد والوعيد التي كان واضحا أنها لن تصل إلى نتيجة.

تدرك مصر أنها في موقع التهديد والاستهداف، ولكنها تحاول علاج هذا الملف على أساس أنه أمني/عسكري، ورغم أن هذا جانب مهم من المسألة، إلا أنه لن يكون كافياً إذا تم إهمال عوامل التفجير الأخرى، وتحديداً تلك المرتبطة بمعيشة المصريين، فإن أي مشروع لتدعيم موقف مصر أمام كل هذه التهديدات، إنما يرتبط بضرورة تفكيك كل صواعق التفجير.

هل سيتلقى الحوثيون سلاحاً ودعماً روسياً؟

التقى مبعوث الرئيس الروسي الخاص ميخائيل بوغدانوف وفداً من الحوثيين اليمنيين، بالتوازي مع تزايد التوترات في البحر الأحمر باستمرار هجمات الحوثيين على السفن الغربية، والاعتداءات البريطانية والأمريكية على اليمنيين.

■ ملاذ سعد

تبنّى الحوثيون عبر قائدهم عبد الملك الحوثي مهاجمة 162 سفينة منذ بداية الهجمات في إطار مساعدة الشعب الفلسطيني. في 19 تشرين الثاني، غرقت منها سفينتان يونانية وبريطانية، ومعلناً استهداف 6 سفن خلال الأسبوع الماضي بـ 20 صاروخاً بالستياً وزوارق وطائرات مسيرة وغيرها، كما أكّد استهداف جماعته بـ 19 غارة بريطانية وأمريكية خلال أسبوع، وفي المجموع منذ تشكيل الولايات المتحدة للتحالف الغربي قال الحوثيون: إن عدد الغارات الأمريكية والبريطانية ضدهم وصل إلى 560 غارة.

أدى هذا النشاط العسكري البحري لتوترات كبيرة في حركة الملاحة والتجارة في المنطقة، بالضد من مصالح الكيان والولايات المتحدة والأوروبيين، رغم ذلك، يستمر الكيان بعدوانه وإجرامه بحق الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية.

بعد هذا التصعيد، التقى وفد من الحوثيين مع المبعوث الروسي الخاص ميخائيل بوغدانوف يوم الثلاثاء الماضي، بحثوا خلاله تطورات الأوضاع في غزة والبحر الأحمر، وقال المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام، عبر بيان: «جرى بحث تطورات العدوان [الإسرائيلي] المتواصل على غزة، وضرورة العمل على وقف العدوان على فلسطين، وإيقاف العدوان الأمريكي البريطاني على اليمن» وجاء في البيان، أن عمليات البحر الأحمر «لا تمثل تهديداً للملاحة الدولية، أو استهدافاً لأحد، بل إسناداً للشعب الفلسطيني، ورداً على ما يتعرض له اليمن من غارات أمريكية بريطانية»

مؤكداً «أهمية الدور الروسي المتفهم لموقف اليمن المساند لفلسطين، شاكراً للموقف الروسي الرافض للعدوان الأمريكي البريطاني عليه، والداعم للعملية الإنسانية والسياسية في اليمن» كما تم الحديث عن حالة خفض التصعيد في البلاد «وضرورة الوصول إلى حل شامل يضمن وحدة وسيادة اليمن».

وتدور أحاديثٌ عبر الإعلام، عن وجود توجه لحصول الحوثيين على أسلحة ودعم مباشر من موسكو في إطار مواجهتهم الجارية، دون وجود أي تأكيد رسمي أو دليل عليه. بطبيعة الحال، لم تنقطع العلاقات اليمنية الروسية، وتحافظ موسكو على علاقات متوازنة مع طرفي الصراع اليمني، إلا أنّ العلاقات مع الحوثيين تبدو أنها تجري بشكل أفضل، انطلاقاً من إرادة الحوثيين بذلك، وربطاً مع طبيعة الصراعات والاصطفافات الدولية الجارية.

اللقاء والتصريحات المرافقة له، وحتى الأنباء غير المؤكدة عن إمكانية تسليح روسيا للحوثيين، تؤكد مجدداً: أن روسيا تؤدي دوراً ملموساً في المشهد الحالي، حتى وإن لم يكن واضحاً للجميع، فالدلالات السياسية لهذا اللقاء وتحديداً بعد إعلان روسيا نيّتها تزويد أطراف ثالثة في السلاح، يحمل بعداً خطيراً، فالحوثيون يشتبكون بشكل مباشر مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ما يجعل تقديم الدعم لهم هو فرصة لتفرض خسائر أكبر على الغربيين، ولكن والأهم، يحمل ذلك ضغطاً أكبر بهدف دفع المنطقة نحو تهدئةٍ ووقفٍ لإطلاق النار في غزةّ.

الانتخابات الإيرانية... عن هواجس التحوّلات وموازين القوى!

وسط ظروف استثنائية، وأجواء سياسية متوترة ما بعد وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي في حادث تحطم مروحية في أيّار/مايو من العام الجاري؛ أجرت إيران انتخابات رئاسية في 28 حزيران/يونيو، وبسبب عدم تحقيق أي من المرشحين للأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، أجريت جولة إعادة قبل أيام، وتحديداً في 5 تموز/يوليو 2024 بين المرشحين الأعلى تصويتاً: سعيد جليلي، ومسعود بزشكيان.

■ أحمد علي

من الترشح إلى الانتخابات

بدأت عملية تسجيل المرشحين في 30 أيّار/مايو، واستمرت حتى 3 حزيران/يونيو، حيث تقدم 80 مرشحاً بطلباتهم لخوض الانتخابات، من بينهم أربع نساء. وافق مجلس صيانة الدستور على ستة مرشحين فقط لخوض الانتخابات، وهو ما أثار انتقادات واسعة بحجة إقصاء العديد من المرشحين الإصلاحيين والوسطيين.

بعد فشل المرشحين في الحصول على أغلبية الأصوات في الجولة الأولى، جاءت نتيجة الجولة الثانية بفوز الرئيس الإصلاحي مسعود بزشكيان بعد حصوله على نحو 55% من إجمالي الأصوات.

هواجس التحوّلات

واحدة من أهم القضايا التي طُرحت ضمن سياق الانتخابات الإيرانية، هي مسألة السياسات الخارجية وأثر النتائج الانتخابية عليها. تتحدث وسائل الإعلام عن بزشكيان أنه إصلاحيٌ وسيسعى إلى تحسين العلاقات مع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأنه من المتوقع أن يبذل جهوداً كبيرة لإحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، الذي انهارت أجزاء منه بعد انسحاب الولايات المتحدة في 2018 وفرضها عقوبات جديدة على إيران. وأنه سيهدف إلى رفع هذه العقوبات لتحسين الاقتصاد الإيراني. وفي الإقليم، هنالك أحاديث أيضاً عن إمكانية حدوث تغييرات في العلاقة مع السعودية ودول الخليج الأخرى بناءً على السياسات التي سيتبناها الرئيس الجديد، وكذلك هنالك من يتحدث عن تغيرات ستطال نفوذ إيران في العراق وسورية ولبنان واليمن، وتتجه التوقعات إلى أن بزشكيان سيواجه تحديات في تعديل هذه السياسات لتخفيف الضغوط الدولية.

موازين القوى

لا يحتاج المرء إلى كثير من اليقظة ليكتشف حجم المبالغات التي تطرح في هذا السياق، إذ أن مجمل هذه الطروحات تبنى- كما يبدو- على فهم غير سليم لطريقة إدارة الأمور في إيران. بما يخص السياسات الخارجية، من المعروف وزن وتأثير الحرس الثوري الإيراني والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية عليها. حيث يُعتبر أحد أهم القوى العسكرية والسياسية في البلاد. وبالإضافة إلى دوره العسكري، يمتلك نفوذاً كبيراً في الاقتصاد والسياسة، بما في ذلك السياسة الخارجية.

كذلك، يمتلك المرشد الأعلى، علي خامنئي، السلطة الأعلى في النظام الإيراني. ودوره لا يقتصر فقط على القضايا الدينية، بل يمتد ليشمل جميع جوانب الحياة السياسية في إيران، بما في ذلك السياسة الخارجية. للمرشد الكلمة الأخيرة في القرارات الاستراتيجية والمهمة، ما يعني أن أي تحرك في السياسة الخارجية يجب أن يكون بموافقته.

مثال جواد ظريف

للدلالة على ذلك، يمكن الحديث عن الحال أيام فترة ولاية محمد جواد ظريف كوزير للخارجية. كان هنالك تصور عامّ بأنه كان يمثل التيار الإصلاحي والتوجه نحو الغرب. ومع ذلك، كانت قدرته على التحرك محدودة للغاية بسبب الدور الكبير للحرس الثوري والمرشد.

ظريف نفسه اعترف في مناسبات عديدة بأن هامش حركته كان محدوداً، وأن العديد من القرارات المهمة كانت تُتخذ خارج وزارة الخارجية. على سبيل المثال: خلال المفاوضات النووية التي أفضت إلى الاتفاق النووي في 2015، كان ظريف المفاوض الرئيسي، لكن القرارات النهائية كانت تخضع لموافقة المرشد والحرس الثوري.

اتفاق استراتيجي مع روسيا

فوق ذلك، إنّ تسليط الضوء المستمر على الاتفاقية الاستراتيجية الجديدة ما بين إيران وروسيا بالتزامن مع الانتخابات، يحمل مؤشرات مهمّة في هذا السياق، فهو مؤشر على ثبات السياسات الخارجية. وبذلك يتضح ألّا مخاوف جدية من تغيرات استراتيجية كبرى فيما يخص السياسات الخارجية في إيران.

يشار إلى أن الاتفاقية الجديدة هي تطوير للاتفاقية التي وقعت في عام 2001 بين البلدين والتي مُددت في عام 2020 لمدة خمس سنوات، وتوقيعها سيكون في القريب العاجل كما تؤكد المصادر، حيث حالت وفاة الرئيس الراحل رئيسي دون توقيع الاتفاقية المنجزة نصّاً وفق ما أكّدته الخارجية الروسية. وهي تشمل الجوانب العسكرية والدفاعية الأمنية، وبما في ذلك، جوانب الطاقة والتكنولوجيا والطاقة والصناعة.

إخراج الولايات المتحدة

إيران تعمل بشكل معلن على إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، وترى في ذلك الوجود تهديداً لاستقرار الإقليم، وفي السياق ذاته، يتحول الدعم الإيراني إلى عنصر مهم في مقاومة المشروع الصهيوني، كل هذه هي مفاتيح أساسية في السياسية الإيرانية، وهي أكثر ثباتاً مما يعتقد البعض، فداخل إيران تثبتت مجموعة من المسلمات، إذْ حسمت إيران موقعها ضمن اللوحة العالمية، وهي اليوم جزء من منظمة شنغهاي ومجموعة بريكس واستعادت علاقاتها مع السعودية، وتسعى إلى حل الخلافات مع مصر، ودول أخرى في المنطقة، كل هذا يرتبط اليوم بوجود إيران ودورها اللاحق، وبالتالي لا يمكن أن يكون موضوعاً للتفاوض.

كلمات أولى عن الانتخابات البريطانية

نجح حزب العمال البريطاني في الانتخابات التشريعية البريطانية الأخيرة، وحصل على الأغلبية البرلمانية بعد 14 عاماً متواصلة من حكم المحافظين، لكن هل من فرق فعلاً؟

■ حمزة طحان

انتصر حزب العمال بنتيجة وصفت بـ «ساحقة» بعد حصوله على 410 مقاعد في مجلس العموم البريطاني من أصل 650 مقعداً، وتسلّم رئيس حزب العمال كير ستارمر منصب رئيس الوزراء وقام بتشكيل الحكومة، وفي المقابل، حصل المحافظون على 131 مقعداً فقط، بعدما كانوا 365 قبل 5 سنوات. وحصل حزب الديمقراطيين الليبراليين على 61 مقعداً، وحزب إصلاح بريطانيا على 13 مقعداً.

حاول المحافظون وحلفاؤهم خلال الحملة الانتخابية الترويج لأن حزب العمال سيسارع بتوجه البلاد نحو التقارب مع روسيا، وخرج رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون قائلاً: إن الأحزاب الأخرى غير المحافظين في بريطانيا «لبئة بالزاحفين نحو الكرملين [...] لا تدعوا أنصار بوتين يسلمون أنصار كوربين» وتأتي هذه التحذيرات استناداً إلى حالة الذعر والفوبيا التي عملت على صناعتها الماكينة الإعلامية الغربية في الرأي العام تجاه روسيا.

عملياً، لا يختلف حزب المحافظين عن حزب العمال البريطاني بشيء يذكر، سوى ما يمثل كل منهما من شرائح متباينة ضمن النخَب الحاكمة التي تتخاصم حول مصالحها وتوجهاتها الاقتصادية المباشرة كرؤوس الأموال، ليبدو وجود خلافات فعلية مثلاً، كمسألة بريكزت قبل سنوات، أو تباينات طفيفة أخرى حول مستوى دور الدولة وحجمه، والضرائب وما شابه ذلك داخلياً، أما على المستوى السياسي عموماً، والخارجي خصوصاً، فإن كلا الحزبين كانا على الدوام ممثلَين للنخبة الحاكمة نفسها خلفهما.. وإذا ما ظهر خلاف بنقطة ما أو انقسام داخل هذه النخبة الحاكمة فإنه ينعكس ويطفو مباشرة، أكان مجلس العموم والحكومة بقبضة المحافظين أم العمال على حد سواء.

ضمن هذا الإطار، فإن وصول حزب العمال لن يغير شيئاً من المسار السياسي البريطاني ومواقف بريطانيا واصطفافها الدولي وسياستها الخارجية، ومنها ملفات أوكرانيا وفلسطين والشرق الأوسط عموماً والعلاقات مع روسيا والصين وغيرها، وفي الحقيقة، سرعان ما أكد ستارمر ذلك في أول اتصال هاتفي له مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، حيث جاء بيان صادر عن مكتبه بعد الاتصال أن الجانبين «كررا التزامهما القوي حيال أوكرانيا، وشدد رئيس الوزراء على أن الدعم البريطاني لأوكرانيا راسخ» وكان المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف قد قال: «يمكننا الحكم من خلال التصريحات السابقة، أنهم لا يميلون إلى أي مرونة أو إبداع في مجال تطبيع العلاقات الروسية البريطانية الثنائية، بل يميلون إلى مواصلة خط إنكار أي مستقبل لعلاقاتنا الثنائية، لذلك، نحن لا نشعر بأي تفاؤل في هذا الصدد».

أما حديث ودعوة وزير الخارجية البريطاني الجديد ديفيد لامي إلى «وقف فوري لإطلاق النار» في غزة و «الإفراج عن الرهائن»، يُعد تكراراً لما كان أساساً، والولايات المتحدة نفسها تتحف العالم كل يوم بسعيها لوقف إطلاق النار، الذي يتبين كل يوم أنهم يطمحون إليه عبر مزيدٍ من سفك دماء الفلسطينيين.. من المرجح أن الفروق بين المحافظين والعمال لن يلاحظها سوى المواطن البريطاني داخلياً، وبقضايا ثانوية حقيقةً أمام ما هو أكثر جوهرية وأساسية، من مثل الضرائب والهجرة والصحة والتعليم ومكافحة الجريمة.. الخ.

الصراع الروسي الأمريكي ممتد إلى ما بعد أوكرانيا

إن رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة ورفضها النظر إلى الدول الأخرى على أنها متساوية وجاهزة وقادرة على تحمل مسؤوليات متساوية من أجل السلام والاستقرار هي إجابة مختصرة عن السؤال: لماذا لا يمكن للعلاقات بين موسكو وواشنطن أن تخرج من مرحلة الأزمة. هذا يؤدي إلى أن الولايات المتحدة تواجه بالضرورة الصعوبات ذاتها في علاقاتها مع الصين والهند وتركيا وبعض حلفائها.

■ اندريه سوشينستوف
ترجمة: قاسيون

تفترض الرؤية الروسية والصينية أنّ السلام هو نتاج تسوية بين مراكز القوى الكبرى، ومن دون اتفاقها المتبادل مع بعضها البعض، ومن دون مساواة، واحترام متبادل، واستعداد كل منهما للاعتراف بمصالح الطرف الآخر، والتمسك بمبدأ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإنّ السلام مستحيل. بينما تعتقد الولايات المتحدة أن السلام أمر حتمي وليس هناك حاجة إلى بذل جهد خاص للحفاظ عليه. وهكذا تولد الحلول المتناقضة: يرى الأمريكيون أنّه كلما زاد عدد الأسلحة، زاد السلام. ونظراً لاختلاف وجهات نظرنا حول ظروف الاستقرار في العالم، لا يمكننا إيجاد لغة مشتركة. إن الغرب ليس مستعداً بعد للتحول إلى مجرد لاعب مساوٍ للآخرين، وليس «الأطلسيين الذين يرفعون السماء». لا يزال الغرب يعتقد أنه يجب أن يكون مسؤولاً. يبدو أن المجتمعات قد سئمت من الأزمة الأوكرانية التي طال أمدها، لكن ذلك لم يؤدِّ بعد إلى تحولات كبيرة في الرأي العام في الدول الأوروبية، كما أن إمكانية توفير الذخيرة والأسلحة لم تجفّ بعد. وروسيا، التي تدرك جيداً التكاليف الباهظة، لم تستنفد قوتها أيضاً. على الأرجح، لن يقتصر هذا الصراع على أراضي أوكرانيا.

هل من الممكن حدوث تغييرات في العلاقات بين موسكو وواشنطن مع تغيير الإدارة في الولايات المتحدة؟ أستطيع أن أفترض أن هذا لن يكون له تأثير كبير على الخط الأمريكي تجاه روسيا. ومن المفيد أن ننظر إلى السياسة الأمريكية باعتبارها عاملاً مستقلاً في تخطيطنا، ويتعين علينا أن نفترض أن النخب الأمريكية لا تشكل مُحاوراً يمكن الاعتماد عليه. سوف تتصرف واشنطن في معظم الحالات بشكل عدائي تجاه روسيا، وفي بعض الحالات– بشكل انتهازي ظرفياً– قد تسعى لجذب موسكو إلى نوع من التفاعل إذا ما وجدت أنّ ذلك يصب في صالحها ولو بشكل مؤقّت.

لا تزال هناك مسافة نموذجية بين روسيا والولايات المتحدة في فهم الكيفية التي كان ينبغي أن يكون عليها العالم في القرن العشرين وفقاً لوجهة النظر الأمريكية. رأى الخبراء الأمريكيون أن روسيا جزء من الغرب، وسينتهي بها الأمر حتماً في المعسكر الغربي نتيجة الأزمات التي مرّت بها، وستصبح الصين خصماً لها بعد الأزمة الحالية. هذه المجموعة من الأفكار المتناقضة ليست جديدة، وقد كانت حاضرة في السرد الأمريكي منذ أوائل التسعينيات. يقنع الأمريكيون أنفسهم بأن روسيا لم تعد لديها بدائل، لذا فهي ستقبل أي عرض من الولايات المتحدة.

نظراً لحقيقة أن الولايات المتحدة لا تزال مركز الانبعاثات الرئيسي في العالم، وسيظلّ الدولار العملة العالمية الرئيسية على المدى المتوسط، فإن الولايات المتحدة ستكون دولة مهمة. وهي تعتمد في أغلب الحالات على إدامة حالات الاضطراب في العالم لتأخير تراجعها، وهذا ما تعمل بشكل مجتهد للحفاظ عليه.

الصراع أكبر من أوكرانيا

فيما يتعلق بأوكرانيا، يفكر الأمريكيون من حيث الخدمات المصرفية الاستثمارية ويقولون بشكل مباشر إن أوكرانيا أداة رخيصة إلى حد ما، قادرة على تحقيق هدفين: إضعاف روسيا وقمع أي أصوات في أوروبا تطالب بالاستقلال الاستراتيجي عن الولايات المتحدة.

خلال العامين الماضيين، وجدت الولايات المتحدة أن طريقة التعبئة هذه رخيصة للغاية. في الواقع، أصبحت العلاقات الروسية الأوروبية غير منظمة، وتم تدمير خط أنابيب الغاز الرئيسي الذي يربط أنظمة الطاقة الروسية والأوروبية، وتمّ إتمام عسكرة أوروبا الشرقية، وتم إعطاء قوة دافعة للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، والنشاط الاقتصادي المرتبط به. كما أنّ الكثير من المؤسسات الاقتصادية الهامة في أوروبا تتدفق إلى أراضي الولايات المتحدة. لقد ربح الاقتصاد الأمريكي نتيجة هذه الأزمة، بينما خسر الاقتصاد الأوروبي الكثير.

ما هي أهداف الولايات المتحدة في الأزمة الأوكرانية؟ إنهم بحاجة إلى روسيا الضعيفة التي فقدت السيطرة على وسائل النقل والمواد والاقتصاد والطاقة وأي موارد أخرى تحتويها مساحتها الأوراسية الكبيرة. تعتزم الولايات المتحدة إخراج روسيا من القوى الخمس الكبرى في العالم وجعلها ثانوية من الناحية الاستراتيجية.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تتوصل تدريجياً إلى استنتاج مفاده أن أوكرانيا، باعتبارها أداة لاحتواء روسيا، لم تعد مورداً رخيصاً– فالموارد العسكرية والمادية والبشرية لأوكرانيا على وشك الاستنفاد، مما يجعل الحفاظ على قدرة الدولة الأوكرانية على البقاء أمراً صعباً. أصبحت الحرب التي خلقها الأمريكيون أكثر تكلفة على نحو متزايد بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. حصلت الولايات المتحدة على جميع مزاياها النسبية في السنة الأولى من الصراع، وبدأت تكاليف الحفاظ على حدة الصراع بالازدياد– ويميل ميزان الفوائد والتكاليف بالنسبة للولايات المتحدة تدريجياً نحو كونه غير قابل للاستدامة.

لطالما نظرت الولايات المتحدة إلى روسيا باعتبارها رصيداً استراتيجياً يتلاشى. فقد كانوا ينتظرون اللحظة التي غادرت فيها البلاد الدول الخمس الكبرى للتعامل مع الصين. لماذا رفضت الولايات المتحدة التفاوض مع موسكو نهاية عام 2021، ودفعت أوكرانيا نحو إنهاء عسكري للأزمة، ثم منعتها من التفاوض مع روسيا؟ لقد اعتقدوا أن تحقيق نصر سريع على روسيا أمر ممكن التحقيق، وأن الدول الـ 52 التي جمعتها الولايات المتحدة في تحالف حول أوكرانيا، ومواردها المادية، وترساناتها، وأصولها الاستخباراتية، وكوكبة الأقمار الصناعية، وإمدادات الأسلحة، والمعلوماتية، والسياسية وأي دعم آخر سوف تكون كافية لهزيمة روسيا.

لم تقم الدول الغربية بتقييم الإمكانات الروسية وإمكانات تحالفها بشكل معقول، حيث تبين أن الأهداف قصيرة المدى المعلنة لا يمكن تحقيقها. وهم يعتقدون أن الدولة التي يمثل اقتصادها 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا يمكنها أن تقاتل بمفردها ضد التحالف الكبير بأكمله. ولكن إذا كانت الدول الغربية تخصص ما بين 65% إلى 80% من ناتجها المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات، وليس في الصناعات الثقيلة والقطاعات المرتبطة بالأسلحة، فسوف ينشأ موقف، حيث تنتج روسيا وحدها قذائف مدفعية أكثر من كل الدول الغربية. وهذه مفارقة لم تأخذها الولايات المتحدة بعين الاعتبار.

من الضروري النظر إلى المواجهة الروسية الأمريكية على أنها مواجهة طويلة الأمد. وسوف تستمر حتى بعد أن تدرك الولايات المتحدة أن أوكرانيا أصبحت غير ذات أهمية كأداة. ونتيجة لذلك، ستنقل الولايات المتحدة مركز النشاط المناهض لروسيا إلى دولة أخرى، مثل أوكرانيا، ستكون مستعدة للتضحية بنفسها والعمل كطليعة في الحرب ضد روسيا. لن تتوقف الولايات المتحدة عن كونها قوة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، وبالتالي لا يمكننا تحمل عدم أخذها بعين الاعتبار في التخطيط الروسي. أصحاب القرار في روسيا بحاجة إلى النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها تهديداً دائماً، والاستعداد لحقيقة أن المواجهة الروسية معها ستكون طويلة.

من الضروري النظر إلى المواجهة الروسية الأمريكية على أنها مواجهة طويلة الأمد وسوف تستمر حتى بعد أن تدرك الولايات المتحدة أن أوكرانيا أصبحت غير ذات أهمية كأداة

الوهم السياسي والانحدار الألماني المستمر

شهدت انتخابات البرلمان الأوروبي تحولاً نحو «اليمين المتطرف» في مختلف دول الاتحاد الأوروبي. ففي ألمانيا، زاد حزب البديل من أجل الألمان الفاشي الجديد حصته من الأصوات بنحو الثلث إلى نحو 16%. كيف حدث هذا؟ لكي نفهم صعود اليمين المتطرف، فمن المفيد أن نلقي نظرة عن كثب على القوة الأكبر في الاتحاد الأوروبي.

■ دافيد غوسمان
ترجمة: قاسيون

لطالما كانت ألمانيا قوة صناعية وسياسية في أوروبا. لقد كانت «الرخاء للجميع» و«القيم للجميع» من المبادئ المُعلنة لألمانيا الموحدة. لكن من المؤكد أن هذه المبادئ لم تتحقق قط. إنّ عدم المساواة والفقر، واستبعاد الأقليات، وتشويه سمعة المنتقدين ودعم العنف العسكري، كلها أمور موجودة دائماً في ألمانيا، كما هو الحال في بلدان أخرى حول العالم. لكن في العقود الثلاثة الماضية، اتخذت السياسة الألمانية منعطفاً قاتلاً. وقد صاحب هذا عملية زحف تآكلت فيها المجتمعات، في حين اختفت حتى التطلعات إلى المساواة الاجتماعية، أو تعزيز الديمقراطية في المجال العام، أو تعزيز السياسات الرامية إلى تحقيق السلام العالمي والازدهار.

ومن أجل إخفاء الانحراف عن أهداف مثل الرخاء العام والقيم، تم خلق أوهام حول ما يحرك السياسة فعلياً. وتم إخفاء تخفيضات الإنفاق الاجتماعي والتقشف وراء تسميات لطيفة مثل «أجندة 2010» أو «الإصلاح». لكنّ هذا لم يفلح، كما وعدت الحكومة، في خلق ملايين الوظائف والنهوض بألمانيا اقتصادياً. ولم يكن نجاح الاقتصاد الألماني في البقاء على قيد الحياة إلى حد ما راجعاً إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعي، وضغط الأجور، و«التحرير». ففي نهاية المطاف، كان انتعاش الاقتصاد العالمي من جديد ونمو آلة التصدير الألمانية هو الذي سمح لألمانيا بالنمو، ولو بشكل معتدل.

لقد حققت «الإصلاحات» في الواقع شيئاً، تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. كما أدى ذلك إلى إنشاء أكبر قطاع للأجور المنخفضة في أوروبا، وخفض الطلب المحلي، وخلق اعتماداً خطيراً على الأسواق الأجنبية، وزاد من الفقر، واتسعت فجوة الدخل. في وقت لاحق، قامت الحكومة الألمانية بتصدير التقشف إلى جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي أثناء أزمة اليورو، مما ضغط على اليونان بشكل خاص للقيام بتخفيضات اجتماعية واقتصادية مدمرة.

كان هناك أيضاً من يستغلون الفرص. وابتهج رجال الأعمال والمستثمرون والأثرياء في البلاد. واليوم، أصبحت الثروة موزعة بشكل غير متساوٍ في ألمانيا أكثر من أي دولة أخرى في أوروبا تقريباً. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، فإنّ أغنى مئة شخص، أو أعلى 1%، يمتلكون الآن أكثر من تريليوني يورو. لكنّ من المحتمل أن يكون الرقم أكبر من ذلك بكثير. فوفقاً لأرقام معهد الاقتصاد الكلي وأبحاث الاتصالات «IMK»، فإنّ الرقم في الواقع أعلى بثلاث مرات ونصف . ومن الصعب قياس الثروة في ألمانيا . لماذا؟

إن أجراس الإنذار لا بد وأن تدق عندما يصبح مجموع ثروة أغنى أربع عائلات في ألمانيا مساوياً لثروة النصف الأدنى من شريحة الدخل. إن مئتي مليار يورو التي يمتلكها النصف الأدنى من شريحة الدخل تعادل تقريباً أصول عائلات مثل بوهرينغر «70 مليار يورو من شركة بوهرينغر للأدوية، وفقاً لتقديرات Steuergerechtigkeit Netzwerk»، وشوارتز «45 مليار يورو من سلاسل السوبر ماركت ليدل وكوفلاند»، والأشقاء كواندت «50 مليار يورو من شركة السيارات بي إم دبليو»، وهايستر آند ألبريشت «33 مليار يورو من سلاسل السوبر ماركت ألدي وتريدر جو». وهذا من شأنه أن يقوض الديمقراطية ويحولها إلى مهزلة. ففي نهاية المطاف، تترجم الأموال إلى قوة ونفوذ.

تمّت خصخصة العديد من المجالات التي يعتمد عليها الناس في البلاد من أجل العيش في أمان وتحويلها إلى «فعالة». إن حالة السكك الحديدية الألمانية ونظام الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والزراعة وأسواق العقارات وأنظمة التعليم تظهر إلى أين أدى هذا. ففي السابق كانت هذه البنى التحتية في حالة جيدة نسبياً، ولكنها الآن معطّلة ومكلفة وغير عادلة ومسببة للتلوث.

> **من أجل التغطية على الإحباط المتزايد وأسباب المظالم بدأت الطبقة السياسية في إلقاء اللوم على اللاجئين والمهاجرين في الفوضى**

تسليط الضوء على أيّ تناقض ثانوي

من أجل التغطية على الإحباط المتزايد وأسباب المظالم، بدأت الطبقة السياسية في إلقاء اللوم على اللاجئين والمهاجرين في الفوضى . يتم تقديم «الغزاة غير الشرعيين» على طبق من فضة من قبل المؤسسة والصحافة السائدة، وهم كبش فداء مثالي لليمين الاستبدادي ليتم التقاطهم واستخدامهم للفوز بالأصوات. لقد كان ذلك ناجحاً للغاية ليس فقط في ألمانيا، ولكن أيضاً في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة أيضاً.

ومع ذلك، يواصل الساسة ووسائل الإعلام نشر الأسطورة التي تقول إن كل شيء على ما يرام بشكل أساسي، وأن مسكنات الألم هنا وهناك سوف تكفي– المزيد من المساعدات الاجتماعية . التي لا تعوض حتى عن فقدان القدرة الشرائية الناجم عن التضخم . أو يورو واحد إضافي للأجور الدنيا . وهو ما تقوضه الشركات في كثير من الأحيان على أي حال .

ولكن من يريد أن يضع يده على الرواتب والأصول الباهظة، وعلى مكاسب رأس المال للمستثمرين والشركات «التي غالباً ما تكون مخبأة في مستنقعات ضريبية»، فإنه إما يعاقب بالجهل «انظر مطالب اليسار في البوندستاغ»، أو يتعرّض للهجوم من خلال سيناريوهات يوم القيامة الاقتصادية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، يتجه القطار الألماني أيضاً في الاتجاه الخاطئ، أي نحو «الحلول العسكرية» باعتبارها الحل الأمثل للصراعات في القرن الحادي والعشرين. فبعد سقوط جدار برلين، كان من الممكن أن تجني ألمانيا ثمار السلام وأن تسلك مساراً مستقلاً بالتعاون مع الدول الأوروبية الأخرى، بعيداً عن الولايات المتحدة.

ولكن في نهاية المطاف، لم تكن لديهم الشجاعة الكافية للتخلي عن مفهوم الأمن السام الذي تبنته واشنطن. وكانت النتيجة العمليات العسكرية التي شنها حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا، والحروب في أفغانستان والعراق وليبيا، ومهام «مكافحة الإرهاب» التي تنفذها القوات الخاصة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، أو ما يسمى بالحروب القذرة. وبحسب جامعة براون، فقد قُتل 4,5 ملايين شخص في سياق «الحروب ضد الإرهاب»، التي أدّت في الوقت نفسه إلى تفاقم الإرهاب. ولم يجعل كل هذا العالم أكثر أمناً، بل جعله أكثر انعداماً للأمن.

أمّا الوهم بالانتصارات فمستمر، ويمكن رؤيته في أوكرانيا. وعلى الرغم من التوقعات القاتمة في ساحة المعركة، وتدمير أوكرانيا ومقتل آلاف الأوكرانيين، فإن شعارات المثابرة ومزاج النصر تنتشر بلا هوادة في ألمانيا كما في كل أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. منذ فترة طويلة حلت السياسة الوهمية محل الواقعية السياسية. وهناك أيضاً الشرق الأوسط الذي ما زال يمتلك موارد هائلة. فالحرب في غزة، الخامسة بالفعل، والدعم القوي المستمر «لإسرائيل» من جانب الولايات المتحدة وألمانيا ، فضلاً عن الدول الأوروبية. كل هذا يدفع المنطقة إلى الفوضى على نحو متزايد.

إن هذا الفشل السياسي هو المحرك الرئيسي للإحباط، والذي يمكن استغلاله من قبل أولئك الذين يريدون دفع ألمانيا وأوروبا إلى أقصى اليمين. ولن يتوقف هذا إلا إذا تم التعامل بجدية مع المشاكل الأساسية. وبما أن ألمانيا لا تزال القوة السياسية والاقتصادية في أوروبا، فيمكن أن يحدث فرقاً كبيراً إذا قررت البلاد تصحيح مسارها وتغييره في نهاية المطاف.

الفصل اليائس: لماذا يستهدف الكونجرس هذه الشركة الصينية /2/

وفي ظل الضغوط المالية، فإن الدعم التمويلي من حكومة الولايات المتحدة آخذ في التناقص أيضاً.
كما بدأت الشركات العملاقة مثل شركة فايزر تواجه صعوبات في الإيرادات.
يمكن القول إن اندماج شركتي فايزر وأليرجان كان بمثابة استجابة لصعوبات تتعلق بالإيرادات مثل «هاوية براءات الاختراع».

■ المراقب الاقتصادي بان يو

وعندما تدخل الأدوية العلاجية الجديدة من شركات التقانة الحيوية الناشئة المراحل المتأخرة من التطوير، فإن شركات الأدوية الكبرى ستقوم بعمليات الاستحواذ، بناءً على هذا الاعتبار أيضاً.

وبالإضافة إلى تسريح العمال، وعمليات الدمج والاستحواذ، والتهرب الضريبي، بدأت صناعة الأدوية في الولايات المتحدة في تبني استراتيجية أخرى في مواجهة هاتين الهاويتين.

هذا هو نموذج الاستعانة بمصادر خارجية لأبحاث العقود «CRO» ونموذج الاستعانة بمصادر خارجية لمعالجة العقود «CMO». لم تعد شركات الأدوية تكمل جميع أعمالها داخل الشركة، بل تقوم بالاستعانة بمصادر خارجية لأعمال البحث والتطوير لشركات محترفة تتمتع بقدرات ابتكارية علمية وتكنولوجية كبيرة ولكن بتكاليف أقل. يتم تأسيس معظم هذه الشركات المهنية من قبل مديرين تنفيذيين أو علماء سابقين في شركات الأدوية، وقد تطورت هذه الصناعة أيضاً تدريجياً وبالانتقال من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى الصين والهند، يمكن للجامعات الصينية بشكل خاص توفير عدد كبير من خريجي التقانة الفائقة. وبطبيعة الحال، لن تتوقف هذه الشركات الصينية عند الاستعانة بمصادر خارجية للبحث والتطوير، بل سوف تتحرك أيضاً نحو اكتشاف الأدوية وتطويرها. لفهم من أين تأتي شركات مثل WuXi AppTec، يجب علينا أولاً أن نفهم الخلفية المذكورة أعلاه.

ولادة WuXi AppTec

في عام 1993، تقاعد العالم ميرك بودوين أيضاً مبكراً من الشركة، على الرغم من أنه كان يحمل أكثر من 180 براءة اختراع وقام بتطوير العديد من الأدوية الخارقة التي حققت الكثير من المال، بما في ذلك عقار جاسولتا الشهير والأكثر مبيعاً.

وعلى مضض، حول انتباهه إلى تقانة الكيمياء التوافقية الجديدة آنذاك. قام كلارك ستيل من جامعة كولومبيا ومايكل ويجلر من مختبر كولد سبرينج هاربور بتطوير تقنية جديدة يمكنها تصنيع مئات الآلاف من مركبات الجزيئات الصغيرة بسرعة وبتكلفة أقل من الطرق التقليدية. باستخدام طرق التوليف الاصطناعي التقليدية، يستطيع الكيميائي تركيب 25–50 مركباً فقط سنوياً، والتي يجب فحص مركبات الرصاص التي لا يمكن استخدامها كأدوية منها.

كان العدد غير الكافي من المركبات المتاحة بمثابة عنق الزجاجة في تطوير أدوية جديدة في ذلك الوقت.

في عملية تطوير الأدوية، من الفحص إلى الاختبارات المخبرية، والاختبارات على الحيوانات، والاختبارات قبل السريرية، تتم تجربة الآلاف أو حتى عشرات الآلاف من المركبات، وقد ينجح مركب واحد فقط في النهاية.

أراد بودوين والعديد من زملائه في شركة ميرك تسويق هذه التكنولوجيا تجارياً. في آذار 1993، أنشأ فريق بالدوين مؤسسة دستور الأدوية الأمريكية ووقع ترخيصاً حصرياً للحصول على ترخيص طلب براءة الاختراع لهذه التقانة. انضم العديد من طلاب الدكتوراة للبروفيسور ستيل من جامعة كولومبيا إلى الشركة الجديدة، بما في ذلك Li Ge.

وباعتبارها إحدى شركات CRO المبكرة، استفادت USP من اتجاه الاستعانة بمصادر خارجية للبحث والتطوير في مجال الأدوية. كما ذكرنا من قبل، فإن شركات التقانة الحيوية صغيرة الحجم، ومعظمها لا يستطيع البقاء على قيد الحياة في الجولة الثانية، وليس لديها ما يكفي من الموارد لإنشاء مجموعة كاملة من وظائف تطوير الأدوية الجديدة داخلياً واكتشاف الأدوية والترخيص للمركبات، مما يوفر لهم توفير الموارد وتعويض أوجه القصور.

من أجل خفض الأسعار فإن الطريقة الأكثر وضوحاً هي نقل الإنتاج المركب إلى مواقع منخفضة التكلفة

على الرغم من ازدهار الأعمال التجارية، إلا أن عمل جامعة جنوب المحيط الهادئ يتطلب عمالة كثيفة للغاية. ولصنع مركبات مختلفة، يجب تكرار عملية كيميائية معقدة باستخدام كواشف مختلفة. ومن أجل خفض الأسعار، فإن الطريقة الأكثر وضوحاً هي نقل الإنتاج المركب إلى مواقع منخفضة التكلفة. تعد أوروبا الشرقية والهند أسواقاً لتحكيم المواهب CRO، والصين على وشك الانضمام إلى هذه المنطقة.

وكانت طريقة الترميز التي استخدمها دستور الأدوية الأمريكي للتنبؤ ببنية المركبات متقدمة جداً في ذلك الوقت، ولم يفعل أحد ذلك في الهند. ونظراً للخلفية الصينية التي يتمتع بها لي جي، فقد توصل هو وبودوين إلى اتفاق على الفور، فلماذا لا يتم خفض التكاليف ونقل هذه المهام إلى الصين؟ غادر بودوين ولي جي إلى الصين في عام 1999 للعثور على شركاء.

تعتبر شركة Taihu Water، وهي مجموعة مملوكة للدولة ومقرها في مدينة ووشي بمقاطعة جيانغسو، هي صاحبة الإمكانات الأكبر. تتمتع شركة Taihu Water بخبرة إنتاجية في المجال الكيميائي، على سبيل المثال، أحد الأعمال هو إنتاج مستخلص الشاي الأخضر لبيعه لشركات الأغذية الأمريكية كمواد خام. على الرغم من اعتقاد كل من بودوين ولي جي أنه من الممكن والاقتصادي نقل بعض الأعمال إلى الصين بعد التفتيش، إلا أن مجلس الإدارة كان مليئاً بالشكوك، واختار البقاء في مكانه. وفي ذلك الوقت، لم تكن الصين قد انضمت بعد إلى منظمة التجارة العالمية ولم تكن القوة الاقتصادية التي هي عليها اليوم.

قرر Li Ge وBodwin بدء مشروعهما التجاري الخاص وأسسا WuXi AppTec. أصبح Li Ge مديراً تنفيذياً بعد استقالته من USP، وأصبح Bodwin مديراً للشركة الجديدة. زوجة لي جي، تشاو نينغ، حاصلة أيضاً على درجة الدكتوراة في الكيمياء من جامعة كولومبيا، وانضمت أيضاً إلى العمل الجديد لزوجها. كما قدمت مجموعة Taihu Water Group الأموال، واستقرت الشركة في Wuxi لتكون قريبة من المقر الرئيسي لشركة Shanghai وTaihu Water. بفضل الدعم السخي من حكومة البلدية المحلية، تتمتع WuXi AppTec بحوافز استخدام الأراضي والإعفاءات الضريبية الجزئية.

Li Ge، مؤسس WuXi AppTec، وزوجته Zhao Ning

في السنة الأولى بعد إنشائها، قامت شركة WuXi AppTec بتعيين 48 موظفاً، 27 منهم حاصلون على درجة الدكتوراة. في كانون الأول 2001، قام Li Ge بزيارة عميله الأول. تم تحديد العميل الأول لشركة WuXi AppTec في النهاية ليكون Merck & Co.، صاحب العمل القديم للعديد من مؤسسي دستور الأدوية الأمريكي. جاء أول عقد كبير حقيقي لشركة WuXi AppTec من قسم الكيمياء في دستور الأدوية الأمريكي. وكانت إدارة دستور الأدوية الأمريكي مترددة في إنشاء مشروع مشترك في الصين، لكنها لم تمانع في الاستعانة بمصادر خارجية للعمل مع فريق Li Ge الجديد.

هؤلاء هم أولادنا

لطالما أتحفنا الإعلام بصورة منمقة وزاهية عن «الحريات الليبرالية» الغربية، ولكن ما يحدث في فلسطين يُظهر للعالم أجمع كذب وزيف ادعاءاتها ويفضح موقف مروجيها.

■ إيمان الأحمد

«أنا ماريا بنت إياد الحسن، أنا بحبو كتير وأنا قوية. الصهاينة مبسوطين كتير وفرحانين عشان قتلوا بابا، هاي بابا هو طلبها ونالها، بابا هلأ شهيد. مش خايفة منكو لانكم جبنا من غير سلاحاتكو، ورح نضل نحارب لحد ما نحرر أرضنا... لأنو هاي أرضنا». تعكس كلمات الطفلة الفلسطينية الصغيرة ماريا التي عرضتها في فيديو مصور إثر استشهاد والدها الزمن الفلسطيني الجديد، ومنطق المقاومة الذي يحكمه.

ليس ثمة حدود لجنون المحتل الصهيوني في حرب الإبادة المتواصلة منذ عدة شهور، في المقابل ليس ثمة حدود لصمود الناس وصبرهم في غزة، وثقتهم بمقاومة تخرج من حيث لا يدري أحد، تقوم بإرباك العدو وداعميه وتُفشل مخططات قادته وترفع معنويات الكلّ الفلسطيني، والكل الإنساني المتعاطف معه.

وجدت أجوبتي

يفتح العالم اليوم عينيه على حقائق جرى إخفاؤها وتشويهها من قبل الصهاينة ومؤسسي كيانهم. حقائق مبنية على السرديات والأكاذيب المستندة على قاعدة «الكبار سيموتون والصغار سينسون»، جملة غولدا مائير الشهيرة. ولكن الأمور لم تجرِ كما يشتهون، فكلما مات جيل كبرت الأسئلة لدى الجيل الذي يليه، وكبر معها محاولات البحث الحثيث والجاد عن الأجوبة. ربما هذا ما حدا بالمثقف المشتبك الشهيد باسل الأعرج لأن يقول «وجدت أجوبتي»، إنها أجوبة واضحة معزّزة بممارسة فعلية إلى أن استشهد في اشتباك مؤكّداً قناعاته، وقد ترك مقالات ومقولات عرفها كثيرون من أبناء جيله وتعلموا النضال على طريقته. تصقلهم التجربة وتستنهض الأحداث المتسارعة قدراتهم ويشحذ موت الأحباء والزمن ذاكرتهم، فيصححون أخطاء من سبقهم ويعيدون صياغة الكثير من الأفكار والمفاهيم النظرية، ويصوّبون الأخطاء حتى لا تتكرّر، مؤكّدين أنهم لم ولن ينسوا.

الزمن الفلسطيني

تكتب المقاومة والشعب الفلسطيني في غزة اليوم فصولاً جديدة من تاريخ مختلف، وتدفع وما تزال ثمناً باهظاً من الدماء والأرواح. ويعي كل فرد فيها حجم المسؤولية الملقاة عليه والنتائج المترتبة عنه، فحين يهاجم بطل من الأبطال هدفاً، قد يستشهد فيه أو يصاب أو يسجن، وقد يهدمون بيته... إلخ، ومع ذلك لا يتراجع أمام الهدف الذي وضعه مهما كلفه الثمن. وقد أحرجت بطولته واستبساله العالم كله، بعد أن كشف عن هشاشة العدو الصهيوني وضعفه والتي يحاول إخفاءها وتمويهها باستخدام أكثر وسائل الإبادة وحشية وجنوناً، في محاولة لدفع الشعب الفلسطيني إلى حافة اليأس. يعيش الكبار والصغار في غزة حالة استثنائية من واقع مرير فرضه الاحتلال، حرمهم فيه من أبسط مقومات الحياة ومع ذلك لم يحقق هدفه بكسر إرادة المقاومة وإخضاعها.

أخبار ثقافية

«من المسافة صفر»!

بدأ في عمان فعاليات الدورة الخامسة من «مهرجان عمّان السينمائي الدولي» الذي يستمرّ حتى 11 تموز ويخصّص دورته الحالية للأعمال الأولى في الإخراج والتمثيل وكتابة السيناريو والمونتاج، وقد صرّح مجلس إدارة المهرجان: «بسبب استمرار الحرب على غزة والفظائع والقصص التي لم تُروَ أو التي يتمّ تحريفها، غدا ضرورياً التركيز على استعادة سرديتنا وسيضمن البرنامج حضوراً لافتاً للفلسطينيين ولداعمي حقوقهم».

يعرض المهرجان هذا العام، مجموعة من 22 فيلماً قصيراً صوّرت كلياً في غزة في الأشهر القليلة الماضية في خضم الإبادة الإسرائيلية بحقّ القطاع. سيأتي العرض العالمي الأول لمجموعة أفلام روائية ووثائقية وتحريكية وفيديو آرت تحمل اسم «من المسافة صفر» التي تعكس قدرة الشباب والشابات على تصوير وإنتاج ومنتجة أفلام تعبر عن آمالهم وهواجسهم في ظروف استثنائية عسيرة جداً، ما يؤكد صمود أهل غزة وقدرتهم على الإبداع وحبهم للحياة رغم القتل والدمار والتهجير. يتضمن برنامج الأفلام أيضاً 52 فيلماً من 28 دولة، ويشمل مزيجاً من الأفلام الروائية الطويلة والوثائقية العربية والدولية.

حكايات من السودان... قلوبنا هناك

يجمع معرض «حكايات من السودان» عدداً من الفنانين السودانيين من كتّاب وتشكيليين يستعيدون بلادهم التي هجروا منها نتيجة الحرب. حيث اجتمع في القاهرة عدد من الفنانين السودانيين ما بين كتّاب وتشكيليين في معرض «حكايات من السودان»، ليحكوا بالفن عن أزمات الحرب في السودان. حرمانهم من فرصة العودة إلى ذكريات وليالٍ تركوها معلقة على جدران منازلهم، في الخرطوم وأم درمان وباقي المدن السودانية.

يدور المعرض الذي حمل عنوان «ونسة العافية»، والتي تعني الصحبة الآمنة المبهجة باللغة السودانية، حول مجموعة من الأفكار الرئيسية هي الحنين والذاكرة، الهجرة والشتات، الآمال والمستقبل، التجربة الفردية والجماعية للحلم، حيث ظهرت هذه الأفكار كمنتج فني في شكل كتيّبات تحمل رؤى وأحلام بعض التشكيليين السودانيين، بالإضافة إلى كتابات 3 من الكتاب الشباب السودانيين، ليخرج أعمالاً فنية ما بين الرسم والكتابة.

جاء المعرض حصيلة ورشة بدأت مطلع العام 2024 لتسليط الضوء على الممارسات والأوضاع الإنسانية في السودان وحكايات الحرب والنزوح واللجوء والتهجير القسري، بالإضافة إلى الآمال والمستقبل.

كانوا وكنا

فلسطينيات يحاربن خلال الثورة في الثلاثينيات

الفعل المقاوم كهوية جامعة

ثمة توصيف عميق وواضح لحال الفلسطيني اختزلتها كلمات قالها محمود درويش في قصيدة أهداها «ليدين من حجر وزعتر...»، فأحمد الذي كان يلتقي بنقيضه في كل شيء، يريد هوية فيصاب بالبركان، في سؤاله عن الحقيقة: «عشرين عاماً كان يسأل.. عشرين عاماً كان يرحل..»!

■ إيمان الذياب

عشرون عاماً، للمفارقة، مرت بين سقوط بغداد وذهولنا أمام الشاشات حينها، وبين طوفان الأقصى ومشاهد اختراق الطيور «الشراعية» لسياج الخوف التي أذهلتنا. عشرون عاماً حافلة بأحداث ضخمة زلزلت المنطقة، ولم تكن بمنأى عن محاولات المشروع الغربي الاستعماري، والأمريكي الصهيوني خصوصاً، لتدمير الهوية والبنية الاجتماعية وإعادة تشكيلها بما يتناسب مع مصالحه أو بعثرتها وتركها للفوضى.

يختزل البعض فكرة المقاومة بالجغرافيا وجبهات التماس المباشر مع العدو، بينما هي بالحقيقة أكثر من ذلك بكثير، ولها أبعاد مختلفة، تظهر في أحدها كتجربة طويلة الأمد لبناء هوية جماعية. وكما يدرك المقاتل الذي يلاعب الموت رغم حبه للحياة ورغبته بها، من خلال تجربته أن فعله المقاوم ليس عصا سحرية يمكنها أن تفعل أي شيء، فثمة ما هو ممكن التحقق وثمة ما يحتاج وقتاً للنضج، لأن الإنجاز بحاجة إلى تراكم، يدرك العدو أيضاً أهمية البنية الاجتماعية الحاضنة للمقاومة ولذلك استهدفها بأكثر الوسائل والعمليات وحشيةً بغية تدميرها، أو على الأقل دفعها لليأس مما يسهل عليه فك الارتباط بينها وبين المقاومة، لكنه لم ينجح في مسعاه رغم القتل والدمار والإجرام، ذلك أن الذاكرة الجمعية الفلسطينية ربطت بين الأجيال المتعاقبة وبينهم وبين فلسطين كواقع ملموس وكفكرة أيضاً.

يؤكد الشاعر الفلسطيني تميم البرغوثي على: «إن إجماع الناس على هدف أو عقيدة أو سردية أو فكرة ما، قد يحل محل القيادة المركزية لهم، فتملي الفكرة تصرفهم بدلاً من أن يأمرهم بذلك قائد أو تنظيم». يملك الفلسطينيون من الأسباب ما يجعلهم مجمعين على هدف واحد فكلهم جرحهم الاحتلال ووحدهم في مواجهته. كلهم سُلبت أرضهم وتهدمت بيوتهم وفقدوا أحباء لهم وهُجّروا من أرضهم قسراً ليصبحوا مشردين في أقاصي الأرض وو.. والكثير الذي يمكن أن يملأ كتباً في حال تدوينه.

تملي الفكرة هنا على الناس الفعل بكل تفاصيله الدقيقة، وتوحدهم أمام الأكاذيب والسرديات الصهيونية المختلقة، هي فكرة واضحة ومجمع عليها ولذلك يتحلون بالصبر ويصمدون أمام الموت متعدد الأشكال. يفعلون ذلك بقناعة تامة وإدراك عميق بأنه لا سبيل آخر أمامهم سوى الالتفاف حول المقاومة.

أوهام المصالح الخاصة

إن الإجماع في أحد أشكاله يعني حشد الناس وذلك يغني عن السلاح في كثير من الأحيان، فينتصر المجمعون المقتنعون العزل المتطوعون على الجنود المسلحين المأمورين الطائعين لقادتهم.

أما إذا انفرط الإجماع وانقسم الناس فيما بينهم واختلفوا، تقل أعدادهم ويجري الاستفراد بأقسامهم المتصارعة، وقد يلجأ بعضهم إلى السلاح فيصبح رهينة من يزوده بالسلاح. لذلك واظب الكيان الصهيوني منذ نشأته على تكريس الانقسامات وإدامتها ضمن ممارسته لدوره الوظيفي، انقسامات في الصف الفلسطيني من جهة، وفي صف وسطها المحيط، والعالمي من جهة أخرى، ومحاولات دائمة لتفكيك جبهات المقاومة ومشروعها، والتعاطي مع كل جبهة على حدة.

لم تُنتج الاستجابة لمنطق التجزئة والانقسام بدعوى البحث عن «المصالح الخاصة» سواء للأفراد أو التنظيمات المتكررة إلا الخيبات المتكررة ولم تصنع سوى الفشل داخلياً وخارجياً

لم تُنتج الاستجابة لمنطق التجزئة والانقسام بدعوى البحث عن «المصالح الخاصة» سواء للأفراد أو التنظيمات، إلا الخيبات المتكررة، ولم تصنع سوى الفشل داخلياً وخارجياً، ولم ينتج عنها سوى الضعف في الدور والحضور، وفشل سياسي واقتصادي... إلخ. لذلك سعى الأمريكيون والصهاينة إلى عزل الساحات، ليواصلوا هجومهم عليها، كلّ على حدة، بجميع الوسائل دون تفريق بينها، ضمْن جبهةٍ واحدة.

العصا والجزرة

لكن ما حصل بعد «طوفان الأقصى» بعثر الأوراق الأمريكية وأوراق دولة الاحتلال على حد سواء. فقد كان تضامن الساحات هو أساس عمل قوى المقاومة، فحتى إذا لم تُفتح الجبهات بشكل مباشر، خاصة في بداية الحرب، إلا أن التعاون اللوجستي والمعلوماتي والإعلامي ظل قائماً من جهة، وأشعلت هذه الحرب ساحة التضامن العالمي غير المسبوق لقضية الشعب الفلسطيني، وطوّرته ليصبح إحدى أهم الجبهات وأجبرت الكيان الصهيوني على التعامل معه، بعد أن شكل ضغطاً هائلاً عليه وعلى داعميه من جهة ثانية. إضافة إلى جبهات أخرى فُتحتْ من دون تماسٍ حدودي مباشر مع الاحتلال، كل ذلك دفع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني إلى استخدام العصا والجزرة مع القوى الفاعلة في هذه الجبهات من أجل تفكيكها وتفريغ جيش الاحتلال لإنهاء مهمته في القضاء على المقاومة في غزة.

الوحشية لا تصنع نصراً

وصفت الحرب في غزة بأنها من أكثر الحروب دموية وتدميراً في التاريخ، ولكن هذه الحرب لم تخلّف القتل والدمار فقط، بل ضربت أروع الأمثلة في الصمود والصبر والبطولة المذهلة التي عرفتها البشرية، وأظهرت تضحيات الغزيين للعالم أهمية وجود مقاومتهم في سبيل استعادة أرضهم وحريتهم.

يضج الإعلام الصهيوني أمام الوقائع الحقيقية، بموجة من الإحباط، ويشتكي من طول مدة الحرب وتعذّر تحقيق الأهداف المعلنة للاحتلال. فقد نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن زعيم حزب «يسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، قوله: «نحن نخسر الحرب. والردع الإسرائيلي تراجع إلى الصفر»، فيما أفردت مواقع صهيونية أخرى مساحة مطولة للحديث عن حالة الإحباط التي يعيشها جنود الاحتلال الذين يخدمون في جبهات القتال، ومن تكرّر دخول المناطق ذاتها التي أعلن «تطهيرها» مرة تلو أخرى.

عصر جديد اسمه الطوفان

يفرض «عصر الطوفان» على القوى السياسية والاجتماعية الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة فاعلة وتتطلب إعادة التفكير بالعديد من القضايا الجوهرية والأساسية في مفهوم الهوية. تكمن أهمّية هذه العملية في كون «الطوفان» جزءاً من مرحلة تحوّل كبرى في العالم أجمع من ناحية، وتحول هام في بنية المجتمعات المحلية من ناحية أخرى.

ثمة علاقة وثيقة بين الهوية الوطنية والعمليات الثورية الهامة «كطوفان الأقصى». وليس هناك طريق أمام القوى الوطنية سوى حشد أوسع إجماع شعبي، في زمن التحولات الكبرى، من خلال عملية تكثيف خطاب وطني متصل بالسياقات التاريخية وخصوصيتها، بحيث تترسّخ ثقة ورابطة شعبية أكبر بين الهوية والمقاومة لدى الجميع على مختلف الخلفيات.

يجيب الفلسطيني اليوم عن السؤال الوجودي الذي كان يطرحه أكثر من عشرين عاماً على لسان محمود درويش: «عشرين عاماً كان يسألْ.. عشرين عاماً كان يرحل.. أنا أحمد العربيّ قالَ.. أنا الرصاصُ البرتقالُ الذكرياتُ، وأنا البلاد وقد أتَتْ وتقمّصتني... وأنا الذهاب المستمرّ إلى البلاد».